جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال

قسم اقتصاديات المال والاعمال

العجز المالي وأثره على الاقتصاد الأردني

Fiscal deficit and its impact on Jordanian economy

إعداد

عمر عبدالعزيز خلف الجبوري

إشراف

الأستاذ الدكتور إبراهيم البطاينة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات المال والأعمال

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الثاني 2017/2016

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

التفويض

أنا عمر عبدالعزيز خلف الجبوري أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات، أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم: عمر عبدالعزيز خلف الجبوري

التوقيع:

التاريخ: 2017/5/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وقوانينها

أنا الطالب: عمر عبدالعزيز خلف الجبوري

التخصص: اقتصاد المال والأعمال الكلية: كلية المال والأعمال

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسالة الماجستير عندما قمت شخصيا بأعداد رسالتي بعنوان:

العجز المالي وأثره على الاقتصاد الأردني

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتاب الرسالة والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلانية، وتأسيسا على ما تقدم فأنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: .....

التاريخ: /5/ 2017

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

العجز المالي وأثره على الاقتصاد الأردني

Fiscal deficit and its impact on Jordanian economy

وأجيزت بتاريخ: / /2017

إعداد

عمر عبدالعزيز خلف الجبوري

إشراف

الأستاذ الدكتور إبراهيم البطاينة

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور إبراهيم البطاينة	(مشرفاً ورئيساً)	.....
الاستاذ الدكتور حسين الزيود	(عضواً)	.....
الدكتور علي القضاة	(عضواً)	.....
الدكتور عمر خضيرات	(عضواً خارجياً)	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

الى من كلل العرق جبينه.. وشققت الأيام يدية

إلى من علمني الأعمال الكبيرة لا تتم إلا بالصبر والعزيمة والإصرار

إلى والدي اطال الله بقاءه، وألبسه ثوب الصحة والعافية، ومتعني ببره ورد جميله،

أهدي ثمرة من ثمار غرسه

إلى من نذرت عمرها في أداء رسالة

صنعتها من أوراق الصبر

وطرزتها في ظلام الدهر

على سراج الأمل

بلا فتور أو كلل

رسالة تعلم العطاء كيف يكون العطاء

وتعلم الوفاء كيف يكون الوفاء

إليك أمي أهدي هذه الرسالة

وشتان بين رسالة ورسالة

جزاك الله خيراً.. وأمد في عمرك بالصالحات

فأنت زهرة الحياة ونورها

إلى من هم اقرب أليّ من روحي

إلى من شاركني حضن ألام وبهم استمد عزتي وإصراري...

اخوتي

إلى من آنسني في دراستي وشاركني همومي

تذكاراً وتقديراً...

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أصدقائي

إلى من زرعوا التفاؤل في دربي وقدموا لي المساعدات والتسهيلات والأفكار والمعلومات، ربما دون ان يشعروا بدورهم بذلك فلهم مني كل الشكر والتقدير...

وعمامي وخوالي

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة...

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل

إلى هذه الصرح العلمي الفتي والجبار...

جامعة آل البيت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى في محكم كتابه الكريم "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد افضل المرسلين، وعلى اله واصحابه الطيبين الطاهرين.

بدايةً لا يسعني الا ان أتقدم بعظيم الشكر والتقدير والامتنان الى استاذي الدكتور إبراهيم البطاينة، الذي وافق على الاشراف على رسالتي وأمدني بالمعلومات التي سهلت إتمام رسالتي، وكان مثالاً للأستاذ العالم ، والأب المربي، فجزاه الله عني خير الجزاء.

وعظيم شكري وتقديري وأمتناني الى الأستاذ الدكتور حسين الزيود، على ما بذله من جهد وتوجيهي طيلة دراستي، وما قدمه لي من ملاحظات علميه ساهمت في اكمال رسالتي التي بصدد مناقشتها اليوم.

والشكر موصول للدكتور علي القضاة، والدكتور عمر خضيرات لموافقتهم على مناقشة رسالتي وتقويمه .. فجزاهم الله عني خير الجزاء.

ولا يسعني اليوم الا ان اقدم شكري وتقديري الى والدي الدكتور عبد العزيز الجبوري الذي لم يبخل علي بالدعم والمساندة في سبيل ارتقاء مستواي العلمي.

كما اشكر عمي الدكتور زياد الجبوري الذي امدني بالمصادر والمعلومات وكان عونا لي في إتمام رسالتي.

والشكر موصول الى عائلتي واصدقائي وكل من قدم لي المشورة والمساعدة في إتمام رسالتي هذه، كلاً من موقعه ومكانته، وجزاهم الله عني خير الجزاء.

ختاماً:

لا يسعني الا ان اقدم خالص شكري وتقديري الى جامعة ال البيت / كلية ادارة المال والاعمال، والى اساتذتي الرائعين لما قدموه لنا من خبراتهم العلمية ، وملاحظاتهم التي أفادتنا كثيراً.

الشكر والتقدير والعرفان الى بلدنا الثاني ارض النشامى المملكة الأردنية الهاشمية، على حسن الرعاية والاقامة فيها.

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات ..... ح

قائمة الجداول ..... ي

ملخص ..... ك

ABSTRACT ..... ل

الفصل الأول الإطار العام للدراسة 1

1-1 المقدمة 1

3-1 مشكلة الدراسة 2

4-1 فرضيات الدراسة 2

5-1 أهداف الدراسة 2

6-1 منهجية الدراسة 3

7-1 نموذج الدراسة 3

8-1 التعريفات الإجرائية 3

الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة 5

1-2 المبحث الأول: الموازنة والعجز المالي 5

1-1-2 ماهية الموازنة والعجز المالي 6

2-1-2 الموازنة العامة في المدارس الاقتصادية 7

2-2 المبحث الثاني: النفقات العامة 14

1-2-2 مفهوم النفقات العامة 14

2-2-2 العناصر المطلوبة لوجود النفقة العامة 14

3-2-2 قواعد النفقة العامة 15

4-2-2 تقسيمات النفقات العامة 16

3-2 المبحث الثالث: الإيرادات العامة 18

1-3-2 مفهوم الإيرادات العامة 18

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-3-2 أنواع الإيرادات العامة 18
3-3-2 مصادر الإيرادات العامة 19
4-3-2 أسباب اللجوء إلى الاقتراض 22
5-3-2 طبيعة القروض العامة 22
6-3-2 أنواع القروض العامة 23
1-4-2 تمويل العجز المالي من مصادر داخلية 25
2-4-2 تمويل العجز المالي من المصادر الخارجية 28
3-4-2 آثار تمويل العجز على المتغيرات الاقتصادية 29
4-4-2 آثار النفقات العامة والإيرادات العامة 31
5-2 الدراسات السابقة 32
1-5-2 الدراسات العربية 33
2-5-2 الدراسات الأجنبية 37
الفصل الثالث نبذة عن الاقتصاد الأردني 39
الفصل الرابع منهجية الدراسة واختبار الفرضيات والنتائج 47
1-4 منهجية الدراسة 47
1-1-4 مصادر جمع المعلومات 47
2-1-4 الاختبارات المستخدمة 47
3-1-4 نموذج الدراسة 52
2-4 اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة 52
3-4 النتائج 55
الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات 57
1-5 مناقشة النتائج 57
2-5 التوصيات 58
قائمة المراجع 59
أولاً- المراجع العربية 59
ثانياً: المراجع الأجنبية 65

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	البيانات المالية	54
2	اختبار فيليبس بيرون (PP) واختبار ديكي فولر المطور (ADF)	62
3	نتائج اختبار سكون البواقي	62
4	اختبار التكامل المشترك	63
5	نتائج تحليل الانحدار	64

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	العلاقة بين الإيرادات الضريبية وعبء الضريبة	15

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العجز المالي وأثره على الاقتصاد الأردني

إعداد

عمر عبدالعزيز خلف الجبوري

إشراف

الأستاذ الدكتور إبراهيم البطاينة

ملخص

تهدف هذه الدراسة للتعرف على تأثير العجز المالي في الميزانية العامة الأردنية على معدل النمو الاقتصادي، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الدراسة منهج التحليل الاحصائي من خلال تحليل البيانات عن طريق البرنامج الإحصائي Eviews وسيتم استخدام البيانات الموجودة في النشرات السابقة في البنك المركزي ووزارة المالية الأردنية والتقارير الموجودة عن العجز المالي، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، اهمها وجود اثر سلبي وذو دلالة إحصائية للعجز المالي في الميزانية العامة الأردنية على النمو الاقتصادي، وأوصت الدراسة بضرورة إيجاد وسائل للتغلب على انتشار ظاهرة تهريب رؤوس الأموال، وضرورة محاربة الظاهرة الاقتصادية السيئة في الاقتصاد الحديث، مثل التضخم النقدي وذلك بامتصاص الكتلة النقدية الإضافية التي تزيد من الطلب وترفع الأسعار.

الكلمات المفتاحية: العجز المالي، الاقتصاد الأردني.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The Fiscal deficit and its impact on the Jordanian economy

Prepared by

Omar Abdul Aziz Khalaf Jubouri

Supervised by

Prof. Dr. Ibrahim Al-Batayneh

ABSTRACT

The purpose of this study is to identify the impact of the fiscal deficit in the Jordanian general budget on the economic growth rate. To achieve the objectives of the study, the study used the method of statistical analysis through the analysis of data through the Eviews program. The data in the previous publications will be used in the Central Bank of Jordan The results of the study reached several results, the most important of which is the negative impact and statistical significance of the financial deficiency in the Jordanian general budget on economic growth. The study recommended the need to find ways to overcome the spread of the phenomenon and the need to combat the bad economic phenomenon in the modern economy, such as monetary inflation by absorbing the additional cash mass that increases demand and raises prices.

Keywords: Fiscal Deficit, Jordanian Economy.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

لقد أدت التطورات الاقتصادية والسياسية التي طرأت على المنطقة بشكل عام والأردن بشكل خاص إلى تزايد متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والزيادة السكانية الناتجة عن الهجرة القسرية المتزايدة وتنامي احتياجاتهم مع الزمن، وفي ظل شح الموارد المالية فقد اعتمد الأردن بشكل كبير على الديون الخارجية والداخلية والمساعدات والهبات للوفاء بمتطلبات التنمية.

إلا أن حالة عدم الاستقرار التي تمر بها المنطقة أدت إلى التراكم المستمر بالمديونية الخارجية والداخلية على حد سواء، وأن الأزمات الاقتصادية الأردنية ناتجة عن نقص الموارد المالية والاقتصادية التي تعتبر شحيحة جداً، حيث أن الإيرادات الأردنية محدودة ونفقاتها كبيرة جداً، الأمر الذي أدى إلى وجود عجز مالي مستمر في الموازنة العامة ومن ثم وارتفاع مستوى المديونية العامة الأردنية.

هذه العوامل أدت إلى الاعتماد بشكل كبير على المساعدات والمنح والقروض الخارجية.

ومع أن الأردن يمر بأوقات عصيبة نتيجة الأزمات الاقتصادية التي يمر بها حالياً إلا أنه يوجد مؤشرات جيده تدلنا على نجاح برنامج التصحيح الاقتصادي الذي تنفذه الحكومة الأردنية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، إن الأردن كغيره من بلدان العالم الثالث لم يسلم من القروض والديون إذ أنه لجأ إلى الاقتراض لأول مره عان1949 حيث وقع على قرض خارجي قيمته مليون دينار أردني من الحكومة البريطانية.

يعد عجز الموازنة العامة من أهم المؤشرات التي يقاس بها الأداء المالي للدولة وكلما كان هناك انخفاض في العجز إلى أقصى الحدود الممكنة كان ذلك توجُّهاً نحو المسار الصحيح لإصلاح المالية العامة للدولة، وذلك انطلاقا من أن علاج عجز الموازنة لا يعني إنهاء العجز، بل يشير ببساطة إلى المستوى الذي يصبح عنده الاقتصاد قادراً على النمو دون مشاكل تضخمية. ويأخذ عجز الموازنة اهتماماً كبيراً من الحكومات لما له من تأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة لأنها تعتبر دراسة مكملة للدراسات الأردنية التي تبحث في هذا الموضوع، وتكمن أهميتها أيضاً في تقديم توصيات مناسبة لفتح آفاق جديدة أمامهم للتوسع في دراسة هذا الموضوع، وتقديم ايضاً آفاق جديدة في صدد هذا الموضوع على ايجاد حلول مناسبة في الدراسات القادمة للحد من العجز المالي في الاردن.

3-1 مشكلة الدراسة

يعاني الاقتصاد الأردني من وجود ظاهرة مستمرة ومزمنة منذ بداية الألفية الثالثة تتمثل بعجز الموازنة ولما لهذه الظاهرة من آثار سلبية على المتغيرات الاقتصادية وتتمثل مشكلة الدراسة في أن الآثار السلبية المتغيرات الاقتصادية تنعكس في مرحلتين تتمثل الأولى في انعكاسها عند تغطية العجز سواء من مصادر التمويل الداخلية أو الخارجية، أما المرحلة الثانية، سوف تنعكس هذه الآثار من خلال استمرارية ارتفاع الدين العام وكيفية سدادة من جهة أخرى.

وتتلخص مشكلة الدراسة في اختبار أثر العجز المالي على الأردني متمثلاً بالنمو الاقتصادي خلال الفترة (1999-2016)؟

4-1 فرضيات الدراسة

تختبر الدراسة الفرضية العدمية التالية:

لا يوجد اثر تأثير دلالة احصائية للعجز المالي على النمو الاقتصادي.

5-1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الهدف التالي:

التعرف على تأثير العجز المالي في الميزانية العامة الأردنية على معدل النمو الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6-1 منهجية الدراسة

سوف يتم الاعتماد في هذه الدراسة على منهجي التحليل الوصفي والاحصائي من خلال تحليل البيانات عن طريق البرنامج الإحصائي Eviews وتم استخدام البيانات الموجودة في نشرات البنك المركزي ووزارة المالية الأردنية.

7-1 نموذج الدراسة

يمكن التعبير عن العلاقة بين المتغيرات الدراسة من خلال النموذج التالي:

المتغير المستقل: العجز المالي.

المتغيرات التابعة: النمو الاقتصادي.

8-1 التعريفات الإجرائية

العجز المالي: هو الفرق ما بين اجمالي النفقات الحكومية النقدية بما فيها الفوائد المدفوعة مع استبعاد أقساط الديون المدفوعة، واجمالي الإيرادات الحكومية النقدية بما فيها المنح مع استبعاد حصيلة القروض جبريا (December,1987).

BD=G-T

BD: مقدار العجز/الفائض الإجمالي في الميزانية

G: اجمالي النفقات الحكومية

T: اجمالي الإيرادات الحكومية النقدية

الموازنة: الجداول المتوازنة بين الجانبين التي تتضمن كل من الإيرادات والنفقات العامة خلال فترة مقبلة عادة ما تكون سنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النفقات العامة: المبالغ النقدية التي تنفقها هيئة عامة لإشباع حاجة عامة، وهي بذلك تستبعد كافة صور الإنفاق غير النقدي الذي تنفقه الهيئات العامة حتى لو كان لإشباع حاجات عامة.

الإيرادات العامة: هي المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها المتعددة من اجل إشباع الحاجات العامة الضرورية للمجتمع.

فجوة الناتج: يتحدد الناتج الفعلي Current Output بشكل أساسي من خلال الطلب الكلي في الأجل القصير والمتوسط، أما الناتج المحتمل Potential output فيمثل مستوى الناتج الافتراضي الذي ينتج في حال غياب جمود الأسعار والأجور، هو يتحدد من خلال عوامل أخرى بخلاف السياسة النقدية. وتمثل فجوة الناتج output gap الفروق بين الناتج الحالي والمحتمل، ويمكن النظر إليها باعتبارها مقياس للطلب الزائد في الاقتصاد بوجه عام.

النمو الاقتصادي: الزيادة الحقيقة في حصة الفرد من الناتج القومي خلال فترة زمنية معينة.

ولذلك فإن النمو الاقتصادي يتطلب:

- زياده مستمرة في الناتج القومي.

- التقدم التكنولوجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يتضمن هذا الفصل عرضا للإطار النظري والدراسات السابقة للدراسة الحالية والتي هدفت إلى التعرف على العجز المالي وآثاره المترتبة على الاقتصاد الأردني، ويستعرض هذا الفصل أيضا ماهية العجز المالي وعجز الموازنة العامة، وابرز المدارس الاقتصادية التي تناولت موضوع عجز الموازنة العامة، وكذلك استعراض كلاً من الايرادات العامة والنفقات العامة بشكل مفصل ومصادر تمويل عجز الموازنة واثارها الاقتصادية، والدراسات السابقة في مجال العجز المالي والاقتصاد الأردني بهدف البدء من حيث توقف هؤلاء الباحثون.

2-1 المبحث الأول: الموازنة والعجز المالي

يعد عجز الموازنة إحدى الظواهر الاقتصادية التقليدية شأنها شأن بقيه المشاكل والظواهر الأخرى، إذ إنها أصبحت من اغلب الظواهر التي تعانيها معظم دول العالم (متقدمة أو نامية). وهذا الأمر ببساطة يعكس تزايد الإنفاق العام وبشكل يفوق الإيرادات العامة.

في كثير من الأحيان تلجأ الدول إلى اتباع سياسة مالية توسعية وربما يعود ذلك إلى أسباب كثيرة يعكسها الوضع الاقتصادي والاجتماعي في ذلك البلد، كما أن وجود سياسة مالية توسعية يعني زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة في سنة مالية معينة، وإن الفرق بين النفقات والإيرادات يطلق عليه (العجز المالي) الذي يؤثر في متغيرات اقتصادية عديدة تنعكس آثارها بمجملها على الاقتصاد الوطني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-1-2 ماهية الموازنة والعجز المالي

لقد اكتسب مفهوم العجز المالي أهمية كبيرة في الأدبيات الاقتصادية، بسبب استعماله في التحليل الاقتصادي لتقويم أثر الموازنة على المتغيرات الاقتصادية، وفي التعرف على وسائل نمو العجز وعلاقة ذلك بالتنمية وحشد الموارد ودرجة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في مختلف دول العالم.

ويمكن التعرف على مفهوم العجز المالي في اقتصاديات المالية العامة بالاطلاع على أشكال العجز، والناتجة عن اختلاف مصادر الموازنة العامة للدولة ومجالات إنفاقها وكذلك تنوع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية من دولة إلى أخرى ومن مدة إلى أخرى مما أدى إلى وجود أشكال مختلفة من العجز أهمها:

1. العجز الجاري:

يعرف العجز الجاري على انه الفرق بين الإيرادات الجارية والنفقات الجارية (صندوق النقد الدولي، 1989). والذي يمكن استخدامه كمقياس لمدخرات القطاع الحكومي، ويستند هذا المفهوم على التمييز بين النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية.

2. العجز الكلي:

ويركز على الفرق بين إجمالي الإيرادات العامة وإجمالي النفقات العامة، وغالباً ما يعتمد العجز الكلي في التحليل الاقتصادي لأنه أكثر شمولاً من العجز الجاري.

3. العجز الهيكلي:

يعني العجز الهيكلي استمرار العجز المالي لسنوات متتالية وبصورة مستمرة، إذ تتفوق النفقات العامة على الإيرادات العامة باستمرار نتيجة وجود خلل هيكلي في الاقتصاد(حشيش، 1996)، وأن استمرار العجز يعني عدم قدرة الإيرادات العامة على مواكبة ازدياد النفقات العامة، وهذا يؤدي إلى تراكم الدين الداخلي وارتفاع كلفة خدمته على الحكومة وينبغي إعادة النظر فيه والبحث عن وسائل جديدة لتخفيض من هذا العجز.

ويمكن تعريف الموازنة على أنها تعبير محاسبي لأدوات السياسة المالية كونه الإطار الذي ترسم من خلاله الحكومة توجهاتها الاقتصادية بالنسبة إلى الدخل والاستخدام من خلال تخصيص الموارد وتوزيع النفقات (الدباغ والجومرد، 2003).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان لمفهوم الموازنة في الفكر التقليدي، طابع مالي صرف، فهي تقتصر على تقدير النفقات والإيرادات وإجازة جبايتها وإنفاقها، انعكاسا لدور الدولة الحارسة حيث كان دورها محدداً، بحفظ الأمن والدفاع الخارجي والقضاء، والنشاط الاقتصادي متروك للأفراد وعن طريق قوانين السوق يتحقق التوازن الاقتصادي، وبذلك فإن موازنة الدولة توضع لأغراض محددة مما أدى إلى محدودية نفقاتها وتوازنها (طاقة، والعزاوي، 2007).

فالموازنة عبارة عن بيان تقديري لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنه، وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية. الموازنة أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية تعمل على تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للحكومة (طاقة والعزاوي، 2007).

وعرفها القانون الأمريكي بأنها "صك تقدر فيه نفقات السنة التالية وواردتها بموجب القوانين المعمول بها عن التقييم، واقتراحات الجباية المبسوط فيها".

أما الاقتصادي Buck سنة 1954 عرف الموازنة على انها "خطة تعرض المتطلبات النقدية للحكومة لفترة زمنية محددة في المستقبل – عادة لمدة سنة – وبهذا فهي تمثل علاقة متوازنة بين النفقات المقدرة والدخل المتوقع".

2-1-2 الموازنة العامة في المدارس الاقتصادية

تأرجحت الموازنة العامة في الفكر الاقتصادي بين من يدعو إلى ضرورة توازنها مثل (آدم سميث وديفيد ريكاردوا)، وبين من يؤكد شرعية اختلالها مثل (جون مايناردكينز)، ففي ظل تطور الدولة في نشاطها الاقتصادي، خضعت جميع المتغيرات والمعايير الاقتصادية وبشكل مستمر إلى تبدلات جذرية في محاولة للتكيف مع دور الدولة المتجدد، ومن هذه المعايير كان مفهوم التوازن والية تحقيقه يستجيب في كل مرحله من مراحل تطور الدولة كي ينسجم مع النظام الاقتصادي والمنهج الفكري السائد.

أن الموازنة هي خطه لإنفاق الأموال وجمع الإيرادات من خلال فرض الضرائب ووسائل أخرى مثل اقتراض الأموال عند الضرورة، وخلال عملية إعداد الموازنة يقوم السياسيون وموظفو الدولة والمواطنين بإبداء المقترحات واتخاذ القرارات التي تؤثر بإنفاق الحكومة والاقتراض وفرض الضرائب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتضع الميزانية خطة الإيراد والإنفاق للسنة المالية الحكومية، فعندما تغطي إيرادات الحكومة المجمعة من فرض الضريبة ووسائل أخرى غير الاقتراض نفقات الحكومة خلال السنة المالية، فيقال الموازنة متوازنة.

أما إذا لم تتساوى إيرادات الحكومة مع نفقاتها نكون في حاله عدم توازن في الموازنة، أي عندما تتجاوز إيرادات الحكومة نفقاتها يكون هناك فائض في الموازنة وهذا الفائض يمكن للحكومة استخدامه في دفع البعض من دينها.

إلا انه في الغالب وخصوصا في الدول النامية يتجاوز إنفاق الدولة إيراداتها، فنكون أمام حالة عجز في الموازنة وعندما تكون الموازنة في حالة عجز فإن الحكومة تلجأ إلى اقتراض الأموال عن طريق طرح أوراق مالية حكومية تباع في أسواق الائتمان مثل السندات وحوالات الخزينة والأوراق التجارية وان نفذت وسيلة الاقتراض من الداخل فبإمكان الحكومات الاقتراض من الخارج، وملاذها الأخير لتمويل عجوزاتها هو الإصدار النقدي الجديد (Hyman, 1997).

وفي ما يلي استعراض لرأي لعدد من المدارس الاقتصادية في حصول العجز:

1. المدرسة التقليدية (الكلاسيكية):

يقوم الفكر الكلاسيكي على افتراض اتجاه النظام الرأسمالي إلى التوازن عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية كافة، معتمدة في ذلك على قانون ساي (أبرينا، 1979) الذي ينص على أن (العرض يخلق الطلب المساوي له).

أي أن كل زيادة في الإنتاج أو العرض يخلق زيادة معادلة في الإنفاق، وهذا معناه ان هناك تدفقا سلعيا يقابله تدفق نقدي مماثل، فيحصل تبعا لذلك توازن، في ظل مبدأ اليد الخفية (آل عقيل، 1996).

إذ أن تحقيق مجموع المصالح الفردية معناه تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، عند مستوى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية، ولا يمكن أن يكون الطلب الكلي اقل من العرض الكلي.

إن الفكر الكلاسيكي رفض بشكل قاطع فكرة اللجوء إلى القروض أو زيادة الإصدار النقدي في حالة العجز. ومن هنا تبين أن هذا الفكر كان رافضاً وبشكل قاطع لفكرة عجز الموازنة الحكومية، وعجز القروض ضرائب مؤجلة، إذ تلجأ الدولة إلى زيادة الضرائب عندما يحين موعد تسديد القروض، وهنا يتم تحويل الثروة من دافعي الضرائب إلى حاملي السندات، أي تحويل عبء الضرائب من المستهلكين إلى المستثمرين، كون حاملي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السندات هم اشخصا غير قادرين على الاستثمار، إذ رأى الكلاسيك إن الضرائب يجب أن تفرض على الاستهلاك وليس على الادخار لانهم كانوا يؤمنون بأن الادخار يتحول كليا إلى الاستثمار، ولابد من الإشارة إلى أن الكلاسيك قد أباحوا فكرة الاقتراض (إيرادات غير عادية) في حالات استثنائية كالحروب والكوارث الطبيعية.

لقد كان رأي ريكاردو بشأن فكرة الدين العام يتمثل العبء الحقيقي له وليس فقط بالمدفوعات السنوية إلى حاملي السندات الحكومية فقط، ولكن في خسارة اصل راس المال أيضا. أما آدم سميث فقد عارض عجز الموازنة، إذ إنه يؤدي إلى الاقتراض وبالتالي حجب المال عن القطاع الخاص، وتوجيهه إلى الاستهلاك الحكومي، كذلك فإنها تلجأ إلى الضرائب وتحويل الثروة من دافعي الضرائب إلى حاملي السندات، الذين يوجهونها إلى الاستهلاك. أما موقف الكلاسيك من الإصدار النقدي، فقد كان موقفا رافضا أيضا وعدوها حاله غير صحية، لأنه سيولد قوة شرائية إضافية ينتج منها اختلال بين العرض والطلب مما يؤدي إلى حصول ضغوط تضخمية (Robinson, 1999) وعلى أية حال يمكن أن نلخص الأسس المالية للفكر الكلاسيكي كما يأتي:

تحديد أوجه الإنفاق العام بشكل حصري.

تحقيق الحياد المالي في كل نشاطات الدولة الاقتصادية.

الالتزام التام بمبدأ توازن الميزانية رفض فكرة عجز الموازنة (دراز، 1988).

الادخار يتحول كليا إلى الاستثمار ولا يحتفظ الأفراد بالنقود (ليس لها قيمة) فهي وسيلة للتبادل فقط وليس هناك أي دافع للاحتفاظ بها (ما لا يستهلك يستثمر).

تتم تغطية النفقات العامة العادية عن طريق الإيرادات العادية فقط من دون اللجوء إلى القروض أو زيادة الإصدار النقدي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. المدرسة الكينزية:

قام العديد من الاقتصاديين بانتقاد النظرية الكلاسيكية بعد حدوث الكساد العظيم عام (1929)، الأمر الذي دفع بالاقتصادي (جون ميزرد كينز) بتقديم تفسير جديد للكيفية المعتمدة في تحديد مستوى التوظيف، وقد ذكر هذا الأمر في كتابه (النظرية العامة للتوظف/ الفائدة والنقود)، وتجدر الإشارة إلى أن النظرية الكينزية تتعارض بشكل كبير مع النظرية الكلاسيكية، إذ ترى النظرية الكينزية أن النظام الرأسمالي لا يحتوي على الميكانيكية القادرة على ضمان تحقق التوظف، كما أن الاقتصاد الوطني يستطيع أن يصل لمرحلة التوازن في الناتج الوطني بالرغم من وجود نسبة بطالة كبيرة أو وجود حالة تضخم كبيرة، فحالة التوظف الكامل والمصحوب باستقرار نسبي وفق الفكر الكينزي هي مجرد حالة عرضية وليست دائمة (بوتيارة، 2016).

كما قد انخفضت الثقة بالنظرية الكلاسيكية وبالسياسات الاقتصادية التي اعتبرت مشكلة البطالة مؤقتة، وأن اقتصاد السوق الحر قادر على معالجتها بشكل تلقائي عقب أزمة الكساد العالمي في ثلاثينيات القرن الحالي، ولقد قام كينز بمهاجمة النظرية الكلاسيكية من عدة منطلقات موجهة خصيصاً من أجل مشكلة البطالة، حيث أن السبب الرئيسي في النظرية الكينزية للبطالة هو عدم كفاية الطلب الكلي بحيث لا يكفي لعمل الاقتصاد بكامل الطاقة الإنتاجية التي لا تتغير على المدى القصير (الحمداني، 2015).

إن أفكار كينز جاءت منافية ومعارضة لمبدأ الحرية الاقتصادية وأن مجموع التوازنات الجزئية كفيل بالوصول للتوازن على المستوى الكلي حيث قامت النظرية الكينزية على الافتراضات والمبادئ التالية (بوتيارة، 2016):

الطلب هو الذي يوجد العرض.

أن للحكومة دور فعال ومؤثر في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية النقدية.

إقرار كينز باحتمالية حدوث البطالة واستمرارها لمدة طويلة.

أن المنافسة ليست كاملة لأن الطالبين والعارضين لا يمكن أن يصلوا للسوق بنفس الظروف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يرفض كينز فكرة حيادية النقود ويعتبرها نشيطاً على الحركة الاقتصادية، وبالتالي فإن التحليل الاقتصادي لا يمكن أن يتم على أساس التفرقة بين كل من القطاع النقدي والحقيقي.

ومما يميز النظرية الكينزية عن النظرية الكلاسيكية أنه من الممكن ارتفاع الإنتاج الكلي أو انخفاضه بدون تغيير في الأسعار أو الأجور عند وصول الأسعار والأجور إلى الحد الأدنى، وإن من الممكن تحقيق التوازن في الاقتصاد مع وجود معدلات عالية من البطالة عند انخفاض الطلب الكلي إلى أقل من المستوى الكامل للاستخدام (الحمداني، 2015).

الأسس المحددة للموازنة العامة في الفكر الكينزي:

أ) الأسبقية في التقدير للإيرادات أو للنفقات

من وجهة النظر الكينزية فأن إمكانية الدولة في تغيير حجم الإيرادات العامة بالزيادة أو النقصان، ليس بالأمر السهل، فقد تترك آثاراً على السياسات الاجتماعية والاقتصادية للدولة، فمثلاً أن زيادة الضرائب تترك آثار اقتصادية فقد تشجع صناعة أو تقلص صناعة وبذلك فهي سوف تؤثر على الاتجاهات العامة للاستثمار، وكذلك أنماط الاستهلاك والادخار، وغيرها من الآثار التي تنجم عن السياسات الضريبية المختلفة (الكرخي، 1999).

أما من ناحية النفقات فإن المدرسة الكينزية تخالف التقليديين بقولهم إن النفقات ضرورية ومحددة للإيرادات، لأن زيادة ونقصان النفقات تنجم عن آثار اجتماعية واقتصادية يتعين الأخذ بها بنظر الاعتبار. فزيادة النفقات تعمل على تنشيط الطلب الكلي وعلاج الكساد الاقتصادي عندما يواجه الاقتصاد القومي كساداً، كما أن تقليل النفقات يعمل على إنقاص الطلب الكلي ومحاربة التضخم في فترات التضخم (إسماعيل، 2003).

إذن أن عملية زيادة أو انخفاض النفقات وكذلك عملية زيادة وانخفاض الإيرادات ليست لها أسبقية وإنما تعتمد على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لذلك البلد وليس مثلما اعتقده الكلاسيك.

ب) فائض وعجز الموازنة العامة في الفكر الكينزي

لقد جاءت نظرية الفائض أو العجز المقصود في الموازنة بعد أن كشفت نظرية كينز عن أسباب الأزمة الاقتصادية والتي بررها بعدم تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي للسلع والخدمات في المجتمع ، إذ إن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكساد يحدث إذا زاد العرض الكلي على الطلب الكلي ولا يمكن إعادة التوازن إلا إذا بحثنا عن وسائل لزيادة الطلب الفعال، وعكس ذلك قد تسعى الدولة إلى أحداث فائض في الموازنة في حالة التضخم (الكرخي، 1999).

3. المدرسة النقدية الحديثة

ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصادي ميلتون فريدمان وتقوم هذه النظرية على تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي وترى أن السبب الرئيسي لعجز الموازنة العامة هو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والذي سبب أزمة كساد وتدهور في النمو الاقتصادي مصحوبا بالتضخم.

ومن انتقادات النقديون للكينزيين، أن السياسيات المالية للمتغيرات الاقتصادية تأخذ فترة زمنية طويلة لبيان أثرها بسبب بطء تفعيل التشريعات والقرارات الإدارية من جهة واختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية في فترة نجاح الأفكار الكينزية عن الظروف التالية لها، مثل سيادة ظروف الركود والتضخم وعجز موازين مدفوعات الدول.

وقد تألقت أفكار النقديين المحدثين في السياسات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الصناعية لاسيما بعد تبني صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لها لمعالجة الأزمات الناتجة عن تفاقم العجز والبطالة والركود الاقتصادي.

أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي قد يؤدي إلى آثار سلبية من حيث زيادة العجز في الموازنة وظهور التضخم الركودي إضافة إلى عدم استغلال الموارد الاقتصادية بشكل امثل. ولكن إذا كان ذلك صحيحا في الدول المتقدمة فلا يمكن تعميمه على الدول النامية والتي تمتاز بانخفاض مستوى الدخل والادخار وبالتالي تعجز رأسمالياتها عن تنفيذ المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية التي تتطلب رأسمال كبير في حين أن أرباحها المتوقعة قليلة ولهذا لا بد أن تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لمعالجة المشكلات الاقتصادية والتي تعجز ديناميكية السوق عن علاجها (عبد العظيم، 1986).

4. مدرسة جانب العرض

إن أفكار هذه المدرسة من خلال أفكار وكتابات الاقتصادي (جورج جيلدر) متفقة مع النقديين بأن التضخم ما هو إلا ظاهرة نقدية بحتة غير أنهم يصرون على فكرة جديدة مفادها إن الضرائب المرتفعة يمكن أن تعد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سبباً جوهرياً من أسباب التضخم (طاقة وآخرون، 1989). حيث ركزت أفكار هذه المدرسة على دور تخفيض الضرائب والتي تؤدي حسب هذه المدرسة إلى تشجيع الأفراد على العمل لفترة أطول وبذل جهد اكبر وبالتالي يزداد الإنتاج، أما في جانب النفقات فان أفكارهم تنصب في الأساس على تقليص الإنفاق العام وفقاً لفلسفتهم في الربط بين زيادة الإنفاق العام ونمو عرض النقد، وبالتالي فان تقييد القطاع العام يحد من نمو الإنفاق العام وعرض النقد.

إن هذه النظرية واجهت معارضة بعض الاقتصاديين لان تخفيض الضرائب سوف يؤدي إلى خفض الإيرادات العامة ومن ثم زيادة عجز الموازنة، ولكن المدرسة أجابت عن هذا الاعتراض مستنده على منحنى لافر (Laffer curve) الذي وضح من خلاله علاقة تخفيض الضرائب والإيراد الضريبي كما موضح من الشكل (1) حيث يبين إن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن إن تكون الآن في الجزء الذي له ميل سالب على جهة اليمين من الرسم ، وأشار إلى أن معدلات الضرائب في (USA) مرتفعة جدا وان خفضها يمكن ان يرفع من إيراداتها الضريبية، وأصبحت تسمى من وجهة نظر (Laffer) باقتصاديات جانب العرض(د. ثريا الخزرجي، 2005-2006).

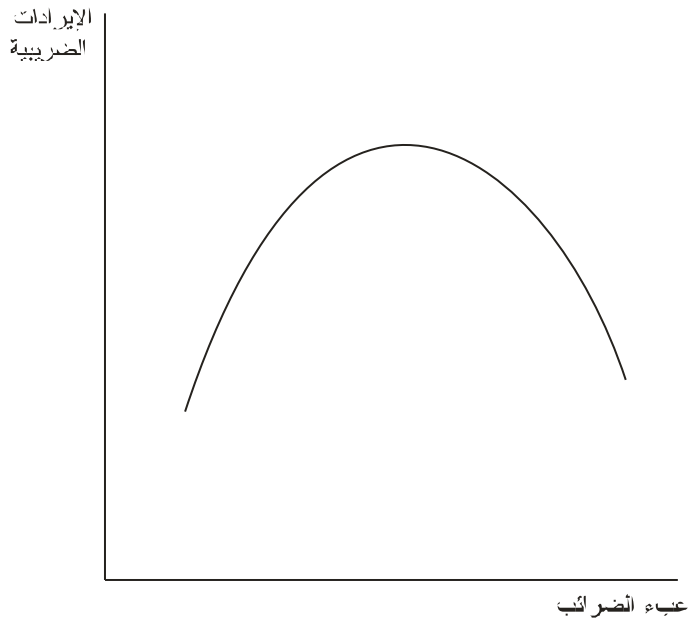

شكل (1) العلاقة بين الإيرادات الضريبية وعبء الضريبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2 المبحث الثاني: النفقات العامة

2-2-1 مفهوم النفقات العامة

ثمة تعاريف عدة وضعت لتحديد ماهية الإنفاق العام، إذ يعرف البعض الإنفاق العام بأنه مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بغرض تحقيق نفع عام.

ويذهب آخرون إلى تعريف الإنفاق العام باعتباره مبلغ من المال تستخدمه هيئة عامة بهدف إشباع حاجه عامة (عناني، 2003).

وثمة تعريف ثالث ينظر إلى النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بهدف إشباع حاجة عامة (بركات، 2000).

وتكاد التعريفات الثلاثة السابقة تتشابه فيما بينها في تحديدها لمفهوم النفقة العامة، حيث تقصر مفهوم الإنفاق العام على المبالغ النقدية التي تنفقها هيئة عامة لإشباع حاجة عامة، وهي بذلك تستبعد كافة صور الإنفاق غير النقدي الذي تنفقه الهيئات العامة حتى لو كان لإشباع حاجات عامة.

وربما يكون تعريف النفقة العامة بأنه كم قابل للتقويم يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة (دراز، 2007)، مكملاً للتعريفات السابقة حيث يأخذ في حسبانه كافة عناصر النفقات العامة التي تنفقها هيئة عامة تحقيقا لإشباع حاجة عامة سواء الإنفاق نقديا أو غير نقديا.

2-2-2 العناصر المطلوبة لوجود النفقة العامة

أولاً:

إذا استخدمت الدولة مبالغ نقدية في سبيل الحصول على ما تحتاج إليه من خدمات الأفراد أو أموالهم، أو لمنح المساعدات والإعانات، عدا هذا العمل من قبيل الإنفاق العام طالما انه يتضمن استعمالا لمبالغ نقدية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً:

أن تكون النقود المستعملة مقتطعة من الأموال العامة - لكي يعتبر الاستعمال النقدي من نفقات الدولة، يجب أن تكون المبالغ المستعملة داخله في الذمة المالية للدولة، كما تعتبر من نفقات الدولة أيضا المبالغ التي تنفقها المؤسسات العامة من أموالها، ونقصد هنا بالمؤسسات العامة تلك المرافق والمصالح العمومية التي منحتها الدولة المعنوية الشخصية المستقلة.

فهي تعتبر جزءا من الدولة فصلتها بإرادتها لأغراض معينة بحيث إذا أردنا معرفة مجموع نفقات الدولة فيجب إضافة نفقات هذه المؤسسات العامة إلى نفقات الحكومة المركزية.

ويأخذ من هذا العنصر الثاني للنفقة العامة أن المبالغ التي تنفق في سبيل الصالح العام أو لتحقيق خدمات عامة ولكنها لم تقتطع من الأموال العامة، مثال ذلك تبرع شخص بالمبالغ اللازمة لبناء مدينة جامعية أو إنشاء مستشفى أو إنشاء مدرسة.

ثالثاً:

ان يكون الغرض من الإنفاق إشباع حاجة عامة – فيجب ان تهدف النفقة إلى تحقيق نفع يعود على مجموع المواطنين وليس على الأفراد بالذات. فإذا استخدمت الدولة بعض المبالغ النقدية في ذمتها لتحقيق مصالح خاصة ذاتية، فلا يمكن اعتبارها نفقة عامة وإنما تعتبر الدولة في هذه الحالة أنها أساءت استعمال مالية الدولة وانحرفت عن أهدافها، واتصاف الحاجة بصفة العمومية مسألة سياسية أكثر منها مالية، وتعتبر السلطة الممثلة لغالبية الشعب هي صاحبة الكلمة الأخيرة في هذا الشأن بما تملك من الإذن بالاعتماد المطلوب لتلك النفقة أو رفضه (عطية، 1984).

3-2-2 قواعد النفقة العامة

قاعدة المنفعة:

يهدف الانفاق الحكومي إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة، وذلك من اجل إشباع حاجات المجتمع المتعددة، بينما تصرف النفقات الخاصة لتحقيق أهداف فردية وتنفق لغرض الحصول على مردود معين (الصكبان، 1972).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قاعدة الاقتصاد:

والمقصود بها الابتعاد عن الإسراف والتبذير والذي يؤدي إلى ضياع أموال عامة كان من الممكن توجيهها إلى مجالات أخرى اكثر منفعة، بالإضافة إلى أن هذه الحالة تضعف الثقة العامة في مالية الدولة ويعطى للمكلفين بدفع الضريبة مبررا للتهرب منها.

ومن مظاهر التبذير في كثير من الدول ولا سيما النامية منها زيادة عدد الموظفين في الأجهزة الإدارية والإسراف في شراء الأجهزة غير الضرورية لمجرد التقليد والمحاكاة وعدم الاستغلال العقلاني لها والاهتمام بالمظاهر الخارجية. وبذلك فأن قاعدة الاقتصاد تعني الالتزام بسياسة ترشيد الإنفاق، ويتطلب تحقيق هذه القاعدة في الإنفاق العام تعاون وتضافر جهود كافة الأجهزة التنفيذية والتشريعية وأحكام الرقابة (Kndrick, 1951).

قاعدة الترخيص:

ويعني ذلك أن أي مبلغ من الأموال لا يصرف إلا إذا سبقت ذلك موافقة الجهة المختصة بالتشريع، وهذا ما يميز النفقة العامة عن النفقة الخاصة.

4-2-2 تقسيمات النفقات العامة

إن تطور دور الدولة أدى إلى تنوع النفقات العامة، وان كل دولة أخذت بالتقسيمات التي تتلاءم وظروفها ودرجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي، لذلك يوجد هنالك عدة تقسيمات للنفقات العامة، وفيما يلي أهم تقسيمات النفقات العامة: النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية.

أولاً: النفقات الحقيقية

وتعرف على أنها الأموال التي تنفقها الدولة على السلع والخدمات مثل رواتب الموظفين، ومثل نفقات شراء المستلزمات للمكاتب الحكومية بالإضافة للمشاريع الاستثمارية (ذهب، 2015).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: النفقات التحويلية

وتعرف على أنها الأموال التي لا تنفقها الدولة على السلع والخدمات بل تعتبر مجرد قوة شرائية يتم نقلها من الدولة إلى جهات أخرى، ويمكن تقسيمها حسب الغرض الذي تنفق عليه كالتالي (العبيدي، 2011):

النفقات التحويلية الاجتماعية

يمكن تعريفها على أنها النفقات التي تقوم الدولة بإنفاقها من أجل تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال رفع المستوى المعيشي لبعض أفراد المجتمع، مثل المعونات التي تقدمها الدولة للأفراد ذوي الدخل المنخفض.

النفقات التحويلية الاقتصادية

يمكن تعريفها على أنها النفقات التي يتم إنفاقها من أجل تحقيق أهداف اقتصادية من أجل المصلحة العامة، مثل الإنفاق على بعض الصناعات الوطنية أو من خلال دعم أسعار بعض السلع الضرورية للأفراد.

النفقات التحويلية المالية

يمكن تعريفها على أنها النفقات التي تقوم الدولة بدفعها عند البدء بتنفيذ الأنشطة المالية، ومن الأمثلة عليها فوائد الدين العام.

النفقات العامة المنتجة وغير المنتجة

أ. النفقات العامة المنتجة: وهي الأموال التي يتوقع أن تحقق إيرادات مالية للدولة عند إنفاقها مثل بناء السكك الحديدية والمشاريع الاقتصادية.

ب. النفقات العامة غير المنتجة: وهي الأموال التي لا يتوقع أن تحقق إيرادات مالية للدولة عند إنفاقها مثل صيانة الطرق، وإعانات البطالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-2 المبحث الثالث: الإيرادات العامة

1-3-2 مفهوم الإيرادات العامة

إن الإيرادات العامة تعتبر المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها المتعددة من اجل إشباع الحاجات العامة الضرورية للمجتمع.

وقد قام عناية (1998) بتعريف الإيرادات العامة على أنها عبارة عن جميع الأموال النقدية، والعينية، والمنقولة، والعقارية التي ترد إلى الخزينة العامة للدولة وتقوم بتغطية الإيرادات المالية العامة في الموازنة العامة.

بينما يرى الهيتي (2006) أنها عبارة عن مبالغ نقدية تستطيع الدولة الحصول عليها بواسطة هيئاتها العامة، سواء كانت بشكل إيرادات اقتصادية أو إيرادات سيادية.

2-3-2 أنواع الإيرادات العامة

لا بد من التفرقة بين الإيرادات العامة الاختيارية مثل إيرادات أملاك الدولة، وبين الإيرادات العامة الإجبارية مثل الرسوم والضرائب، وايضاً يمكن تقسيمها إلى إيرادات عادية تقوم الدولة بالحصول عليها سنويا بصفة منتظمة مثل إيرادات أملاكها الخاصة، وإلى إيرادات غير عادية التي لا تتكرر سنوياً وتقوم الدولة باللجوء إليها حسب الحاجة مثل القروض، وعلى الرغم من هذه التقسيمات إلا أنها لم تسلم من الانتقادات بسبب عدم دقة المعايير المتخذة للتفرقة فيما بينها (المهايني، 2013).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-3-2 مصادر الإيرادات العامة

يمكن تقسيم مصادر الإيرادات العامة إلى المصادر الأساسية الآتية:

1. الضرائب

تعد الضرائب مبلغاً من المال تفرضه الدولة أو إحدى الهيئات المحلية فيها بشكل إجباري، بحيث يتم تحصيلها من الأفراد بشكل نهائي ويتم ذلك وفق قانون محدد، وإن الهدف الأساس للضريبة يتمثل في تغطية نفقات الدولة المختلفة بالإضافة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة للوصول إليها (أبو نصار، 2013).

وتعتبر الضرائب أيضاً فريضة مالية إلزامية تفرضها الدولة وفق قانون أو تشريع معين بحيث يتم تحصيلها من الأفراد دون مقابل مباشر، لكي تتمكن الدولة من القيام بالخدمات العامة ولتحقيق الأهداف التي تسعى إليها (نور، 2008).

ويمكن تقسيم الضرائب إلى نوعين (ضرائب مباشرة) و(ضرائب غير مباشرة)، كما تعتبر الضرائب من أهم مصادر الإيرادات الأساسية للدولة، وذلك لضخامة الأموال التي تقوم بتوفيرها للخزينة العامة، ولدورها الكبير في تحقيق أهداف الخطط السياسية والاقتصادية والتنموية، حيث أصبحت من أهم أدوات السياسة المالية للدول، كما يتم استخدامها للتأثير على عوامل الدخل، والادخار، والاستثمار من أجل تحقيق التوازن في الاقتصاد القومي (عناية، 1998).

2. الرسوم

كانت الرسوم تشكل أهم الموارد المالية للدولة في الفكر المالي الكلاسيكي بعد مواردها من أملاكها، ولم تكن فكره الضريبة القائمة على التضامن قد ظهرت وتركزت في أذهان أفراد المجتمع.

وقد كانت الفكرة السائدة في هذا الفكر أن يدفع الفرد للخزينة بنسبة ما تؤديه الدولة من خدمة ومنفعة، هذه هي الفكرة الأساسية التي يقوم عليها "الرسم". لا فرض الضرائب يتطلب موافقة الشعب والهيئات النيابية، بينما فرض الرسوم لم يكن يتطلب هذه الموافقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبصوره عامة يمكن تعريف الرسم، بأنه "مبلغ من النقود يدفعه الفرد للدولة أو إحدى هيئاتها لقاء خدمة معينة ذات نفع عام تؤديها له، وبناءً على طلبه" (مصطفى والسيد حسن، 1989).

وإن المبلغ الذي يدفع كرسم يقابل قيمة الخدمة المقدمة أي إن مبلغ الرسم يهدف إلى الرسوم المفروضة على التسجيل العقاري وهنا يصبح الرسم نوع من أنواع الضرائب، وقد يكون العكس من ذلك، أي إن مبلغ الرسم أقل من نفقة الخدمة المقدمة مثال على ذلك الرسم الذي يدفعه الطالب للتسجيل في جامعات بعض الدول، إذ أنه يدفع هذا المبلغ الضئيل ويحق له أن يتمتع بكافة الامتيازات المترتبة على ذلك تحقيقاً للنفع العام (عواضة، 1997).

وقد يختلط الرسم مع بعض الإيرادات العامة الأخرى، ومن أوجه التشابه والاختلاف بينه وبين الإيرادات العامة:

- يتفق الرسم مع الضريبة أن الاثنين مبلغ معين من النقود يدفع إلى الدولة أو إحدى هيئاتها.

- أن الرسم كالضريبة يفرضان بقانون أي بعد اخذ موافقة السلطة التشريعية عليها.

- يدفع الرسم لقاء خدمة مباشرة ذات نفع عام، بينما لا يوجد مقابل مباشر لدافع الضريبة.

وتتبع في جباية الرسم أساليب متعددة يراعى فيها البساطة والتقليل من الإجراءات الشكلية، ومن هذه الأساليب - يدفع الرسم نقداً (بصورة مباشرة) لقاء إيصال.

3. أملاك الدولة العامة والخاصة

تمتلك الدولة عادة نيابة عن شعوبها مصادر معينة للثروات لسد نفقاتها والاستخدامات الأخرى. وتقسم أملاك الدولة بوصفها شخصاً معنوياً إلى نوعين من الأملاك:

- الأملاك العامة أو الدومين العام " Public Domain " :

وتتمثل بالطرق العامة والجسور والموانئ والسدود والكهرباء وكل شيء مخصص للاستخدام العام لكل من يريد الاستفادة منه شرط ان يلتزم بالقيود التي تضعها السلطة العامة لهذه الاستفادة، كذلك تعتبر الدوائر الحكومية من الدومين العام لأنها مخصصة للنفع العام أي لكل أفراد المجتمع وليس لمنفعة طبقة معينة ولا تقصد الدولة من استغلال الدومين العام تحقيق الربح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الأملاك الخاصة أو الدومين الخاص "Private Domain" :

وهي الأملاك المعدة للاستغلال الاقتصادي بهدف تحقيق الربح. ويمكن تقسيم الدومين الخاص تبعا لنوع الأموال التي يتكون منها إلى ثلاثة أنواع هي:-

أ. الدومين الزراعي والعقاري- ويتكون من الأراضي الزراعية والغابات والمصائد والمناجم والمحاجر ومصادر الثروة المعدنية.

ب. الدومين التجاري والصناعي- تزايدت أهمية هذا الدومين واتسعت من خلال تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية بعد التطور الذي حصل على واجباتها وبذلك مارست الدولة التجارة وأقامت المشاريع الصناعية الكبرى لإنتاج البضائع.

ج. الدومين المالي: يعد هذا الدومين من احدث أنواع الدومين الخاص ويقصد به حق الدولة في إصدار النقود ومحفظتها من الأوراق المالية كالأسهم والسندات المملوكة للدولة (المحجوب، 1971).

4. الإيرادات الائتمانية (القروض العامة)

تعد القروض من العقود المالية التي تقوم بعقدها الدولة أو من ينوب عنها من أشخاص مع الأفراد أو مع هيئة أو مع دولة أخرى، بحيث تحصل الدولة بموجبها على مبلغ من المال تتعهد برده مع فوائد في تاريخ معين يتم النص عليه في العقد، كما تعتبر القروض من مصادر الإيرادات العامة للدولة وتقوم الدولة باللجوء للقروض عندما تمر بظروف استثنائية كمعالجة أوضاع اقتصادية أو اجتماعية أو من أجل تغطية العجز المالي في ميزانية الدولة (عبد الله، 2015).

ويمكن تعريف القرض العام على أنه عبارة عن مبلغ نقدي تستوفيه الدولة من الغير (سواء كان هذا الغير من الأفراد ام البنوك ام الهيئات الخاصة ام الدولية أم الدول الأخرى) وتتعهد الدولة برده وبدفع الفائدة عنه وفقا لشروط معينة (عطوي، 2003).

ويعتبر القرض العام أيضاً مبلغاً من النقود تقوم الدولة بتحصيله من السوق الوطنية أو الخارجية بالإضافة لتعهدها برده ودفع الفائدة عنه وفقا لشروط معينة(عبد المجيد، 1990).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-3-2 أسباب اللجوء إلى الاقتراض

تسلك الدولة هذا السبيل عادة في حالتين أساسيتين:

الأولى: عندما تصل الضرائب إلى حدها الأقصى، الأمر الذي يعني أن المقدرة التكليفية القومية قد استنفذت، بحيث لا تستطيع الدولة اللجوء للمزيد من الضرائب والإيرادات بسبب تدهور النشاط الاقتصادي ومستوى المعيشة.

الثانية: في الحالات التي يكون فيها للضرائب ردود فعل عنيفة لدى المكلفين، وهو ما يعني أن الضرائب بالإضافة إلى حدودها الاقتصادية، لها حدود أخرى من طبيعة نفسية تضع قيدا على قدرة الدولة في الاستعانة بها، وفي مثل هذا الأحوال يشكل القرض وسيلة في بدأ الدولة لتجميع المدخرات التي لا تستطيع الضرائب الحصول عليها، ولا تقتصر أهمية القروض العامة على كونها موردا غير منتظم يستخدم في تمويل النفقات العامة، بل أنها تمثل من الناحيتين النظرية والتطبيقية أداة من أدوات السياسة المالية (حشيش، 1996).

5-3-2 طبيعة القروض العامة

أولاً: الطبيعة القانونية للقرض العام

يعتبر بعض الفقهاء القرض عملا تشريعيا ينظمه القانون، لكن غالبية الفقهاء يعتبرونه عقداً من العقود الإدارية تسري عليه كافة القواعد والأحكام التي تسري على العقود، فهو يقوم على الرضا والإيجاب من جانب الدولة المقترضة من ناحية، والقبول من جانب المكتبيين من ناحية أخرى، كما يترتب عليه حقوق والتزامات لكل من الطرفين المتعاقدين لا يجوز المساس بها (فوزي، 1971).

ثانياً: الطبيعة الاقتصادية للقرض العام

لقد أثير الجدل حول الطبيعة الاقتصادية للقرض العام، حيث يرى البعض أن القرض العام لا يمثل استقطاب تقوم به الدولة ويحدده الاقتصاد القومي، وذلك على أساس أن الدولة تقوم بدفع فوائد القرض طيلة حياته ومبدأ أصله عندما يحين موعد الوفاء به، بينما يرى البعض الآخر أن القرض العام يمثل إسقاطاً باهظاً التكاليف من جهة نظر الاقتصاد القومي، إذ بالإضافة إلى العبء الذي يتحمله الاقتصاد متمثلا في أصل الدين هناك ما يزيد الثقل في صورة فوائد تلتزم الدولة بدفعها (دويدار، 1996).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6-3-2 أنواع القروض العامة

يمكن تقسيم القروض العامة من حيث صورها وأنواعها إلى تقسيمات تختلف باختلاف المعيار الذي يستند إليه التقسيم، وهي كالتالي:

أولاً: من ناحية مصدر القرض المكاني (القروض إلى داخلية وخارجية):

- القروض الداخلية:

القرض الداخلي هو قرض يتم الاكتتاب في سنداته من قبل أشخاص طبيعيين داخل الدولة (بصرف النظر عن جنسية المقرضين)، أي عندما يكون السوق المالي الذي يعقد فيه القرض بداخل الدولة، ويستلزم عقد القرض عدة أمور مثل توافر المدخرات الوطنية التي تزيد عن حاجة السوق الداخلي للاستثمارات الخاصة بالقدر الكافي لتحويلها لتغطية مبلغ القرض، ويمكن إطلاق مصطلح القرض الوطني أحياناً على القرض الداخلي، وذلك للإشارة إلى الغرض القومي الذي يستخدم القرض في تحقيقه، مثل كونه ضرورياً لمواجهة نفقات الحرب، أو لتمويل مشروعات التعمير وإعادة البناء عقب الكوارث الطبيعية، أو يكون الهدف منه هو تخليص الدولة من عبئ دين عام خارجي (حشيش وشيحة، 1998).

كما تتمتع الحكومة بدرجة عالية من الحرية في تحديد شروط القرض الداخلي، إذ تقوم بمنح امتيازات متنوعة لتشجيع الناس على الاكتتاب في سنداته، ويتم ذلك في ضوء درايتها الكاملة بظروف المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً (عبد المجيد، 1990).

- القروض الخارجية:

يتم الاكتتاب في سندات القروض الخارجية من قبل أشخاص طبيعيين ولكن يقيمون خارج الدولة، ومن ثم فإن الاكتتاب فيه يطرح في السوق المالي الخارجي (حشيش وشيحة، 1998).

فالدولة في هذه الحالة تقوم بالتوجه إلى المدخرات الأجنبية في الدول الأخرى، أو تقوم باللجوء إلى مؤسسة من مؤسسات التمويل الدولي لإقراضها، وغالباً ما يتطلب عقد القرض الخارجي أن تقوم الدولة بتقديم بعض الضمانات والمزايا بالإضافة للفوائد المنصوص عليها من أجل تشجيع الأفراد والمؤسسات المالية على الاكتتاب في سنداتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تتجه الدولة إلى عقد القروض الخارجية بصفة عامة، أي لا تكون هناك مدخرات أو رؤوس أموال وطنية كافية للقيام بالمشروعات الإنتاجية الضرورية، لذلك ترى الدولة أهمية الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية على أن تستخدمها هي بنفسها، لا أصحابها الأجانب في عملية التنمية الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن القرض الخارجي في بعض الحالات قد يتحول إلى قرض داخلي أو العكس، إذ تقوم الدولة بتحويل القرض الخارجي إلى قرض داخلي عند تحسن ظروفها وأوضاعها الاقتصادية قبل حلول أجله، ويتم هذا الأمر عن طريق قيام الدولة أو مواطنيها بشراء سندات القرض من الدائنين المقيمين في الخارج، ومن الناحية العكسية يمكن أن يتحول القرض الداخلي إلى قرض خارجي إذا ما تحولت ملكية السندات من الأشخاص المقيمين في الداخل إلى ملكية أشخاص يقيمون في دول أخرى (حشيش وشيحة، 1998).

ثانياً: من ناحية الحرية في الاكتتاب (قروض إجبارية وقروض اختيارية):

- القروض الاختيارية

الأصل في القروض العامة أن تكون اختيارية، ويقصد بالقروض الاختيارية أن يمتلك الأفراد الحرية الكاملة في الاكتتاب في سندات القرض أو عدم الاكتتاب فيه.

- القروض الإجبارية (القابلة للاستهلاك)

طبقاً للقواعد التي تم الاتفاق عليها يتوجب على الدولة الالتزام بسداد القرض الإجباري في وقت محدد، كأن تحدد التزامها بالرد بعد 5 سنوات أو 10 سنوات، أو في حدود تقع بين مدة محددة كأن تلتزم الدولة نفسها بسداد القرض ما بين 8 إلى 10 سنوات من تاريخ إصداره ويمكن تقسيم القروض المؤقتة من حيث مدتها إلى (عبد المجيد، 1990):

1- قروض قصيرة الأجل: ويمكن تعريفها على أنها قروض تقوم الدول بإصدارها لسد عجز نقدي أو عجز مالي.

2- قروض متوسطة الأجل: ويمكن تعريفها على أنها قروض تقوم الدولة بإصدارها لسد عجز جوهري ورئيسي في الموازنة العامة، أو لتمويل مشروعات التنمية، وتتراوح مدة هذه القروض من 1 – 5 سنوات.

3- قروض طويلة الأجل: تتشابه القروض طويلة الأجل مع متوسطة الأجل في السبب التي يتم إصدارها من أجله ولكنها تختلف في المدة، إذ تتراوح مدتها من 5 سنوات فأكثر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-2 المبحث الرابع: مصادر تمويل عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية

إن من سمات الموازنة العامة أن تكون متوازنة، فإذا حدث العجز فيها لابد من تمويل هذه الفجوة لإعادة التوازن إليها، ويتحقق ذلك بمصادر عدة:

1-4-2 تمويل العجز المالي من مصادر داخلية

1. تمويل العجز المالي باللجوء إلى القطاع غير المصرفي (الجمهور):

ويتمثل ذلك بالاقتراض الحكومي من الأفراد والمؤسسات المالية غير النقدية عن طريق إصدارها للسندات العامة وطرحها للاكتتاب بها من قبل القطاع غير المصرفي، ولا يترتب على هذا الأسلوب من التمويل أي تغيير في عرض النقد، لان الودائع الجارية للأفراد سوف تنخفض بينما تزداد وبنفس المقدار الودائع الجارية للحكومة، ويؤدي هذا النوع من الاقتراض إلى زيادة الطلب على الأموال المتاحة للإقراض من قبل القطاع الحكومي وبالتالي انخفاض حجم الأموال المتاحة للإقراض لتمويل القطاع الخاص (سجيل، 1987).

وهذا التنافس بين القطاعين (الحكومي والخاص) على الأموال المتاحة للإقراض يقود إلى ارتفاع أسعار الفائدة وبالتالي التأثير سلباً على قدرة القطاع الخاص في الحصول على الأموال اللازمة للاستثمار والاستهلاك. إن نطاق التمويل المحلي غير المصرفي وهو دالة لتطور الأسواق المالية والنقدية واتساعها. ودرجة تطور العادات المصرفية ودرجة تقدم الاقتصاد وغيرها من العوامل التي تحدد إمكانية الحكومة في الاعتماد على هذا الأسلوب في التمويل. إذ أن غياب الأسواق المالية والنقدية المتطورة في البلدان النامية يمنع أو يحول دون طرح كميات كبيرة من سندات الدين العام إلى القطاع غير المصرفي (السامرائي، 1976).

لذا فانه يتوجب على الحكومة الاعتماد على الاقتراض من القطاع المصرفي أو زيادة دينها الخارجي ونتيجة لذلك فان العجز المالي سيقود إلى ارتفاع السيولة المحلية نتيجة التوسع في عرض النقد، مما يوسع من الطلب الاسمي وهذا يعزز الأثر السلبي على ميزان المدفوعات (السيد علي، 1976).

2. تمويل العجز المالي من المصارف التجارية:

تقترض الحكومة لتغطية عجز الموازنة من المصارف التجارية، عن طريق ما تقدمه هذه المصارف من ائتمان للحكومة من الاحتياطيات النقدية الفائضة لديها. ويتم ذلك بمشاركة المصارف التجارية في مزادات (حوالات الخزينة) أو شراء السندات الحكومية التي تطرحها الحكومة عن طريق البنك المركزي (صالح، 2000).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية إلى الحكومة هو ائتمان طوعي اذ تتوفر عوامل جذب كبيرة فيه تجعل المصارف التجارية تتنافس في المزادات لتقديم الائتمان إلى الحكومة. ومن عوامل الجذب هذه الأمان إذ يتمتع الائتمان المقدم للحكومة بدرجة عالية من الأمان ولا ينطوي على مخاطر كما هو الحال في الائتمان المقدم للقطاع الخاص، فضلاً عن ذلك تكون السيولة من عوامل الجذب الأخرى لكون الحوالات تصدر بمراحل زمنية قصيرة تمكن المصارف من استعادتها بأوقات قصيرة وتمنحها المرونة في إدارة استثماراتها المالية ناهيك عن العائد المالي الجيد على الائتمان الحكومي لقلة تكاليف إدارته.

ويمكن أن يواجه الائتمان المقدم للحكومة وضعان هما:

الوضع الأول:

عندما تتوفر لدى المصارف التجارية احتياطيات نقدية فائضة، تستطيع عن طريقها تلبية احتياطات الحكومة من الأموال من دون الحاجة إلى تقليص احتياطاتها المعدة لإقراض القطاع الخاص، وذلك لقدرتها المالية على إقراض كلا القطاعين (الحكومي والخاص)، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع في عرض النقد نتيجة التوسع في الائتمان المصرفي (حجير، 1984).

كما أن الأثر النهائي لهذا الأسلوب بالتمويل يكون بصورة زيادة في عرض النقد الذي يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم، وربما ينعكس ذلك على انخفاض قيمة العملة المحلية ولاسيما إذا رافق الزيادة في عرض النقد انخفاض في القدرة الإنتاجية الحقيقية المتمثلة بالسلع والخدمات (النقاش، 2003).

الوضع الثاني:

إذا لم تتوفر احتياطيات كافية لدى المصارف التجارية نظراً لارتفاع الطلب على الائتمان من قبل الحكومة والقطاع الخاص بشكل يفوق قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان ، هنا تكون البنوك التجارية أمام خيارين، فإما أن تزيد الائتمان إلى جهة على حساب الجهة الأخرى وغالباً ما تكون في هذه الحالة لحساب الائتمان المقدم للحكومة نظراً للأسباب التي ذكرناها آنفاً.

وينعكس هذا سلباً على الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص وبالتالي يؤثر في قدرة القطاع الخاص على تمويل استثماراته وهنا تمتد الآثار السلبية إلى العمالة والإنتاج (الدليمي، 2001).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الخيار الآخر فهو يعتمد على متابعة البنك المركزي للائتمان ومراقبة التطورات فيه فإذا رأى البنك المركزي أهمية توفير الأموال اللازمة للائتمان فيمكن أن يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، وبالتالي سيحرر جزء من الودائع العائدة للبنوك التجارية المقيدة بنسبة الاحتياطي القانوني، وهذا سوف يزيد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان ، وكذلك يمكن للبنوك التجارية من خصم الأوراق المالية المتوفر لديها لدى البنك المركزي من اجل توفير الأموال واستعمالها في تقديم الائتمان إذا كانت العائد مجزياً.

3. تمويل العجز من خلال الاقتراض من البنك المركزي:

تعد عملية اقتراض الحكومة من البنك المركزي من الطرق التي اعتمدتها العديد من الدول لتمويل العجز في الموازنة خصوصاً الدول النامية منها، نظراً لضعف مستوى الدخل في هذه الدول وارتفاع معدل الاستهلاك ،الذي يؤدي إلى قلة الادخار فضلاً عن ضعف البنوك التجارية وقلتها هذا من ناحية، وحاجة الدول النامية إلى بناء القاعدة الإنتاجية والبنى التحتية التي تعني مزيدا من الإنفاق العام الذي لا يتناسب مع حجم الإيرادات العامة من ناحية أخرى، لذلك تلجأ إلى الاقتراض من البنك المركزي لما تتميز به هذه العملية من سهولة الكلفة وسرعة انخفاضها (الشماع، وعبد العزيز، 1999)، ويجري هذا الاقتراض من خلال طريقتين هما:

السحب على المكشوف:

وتشمل هذه الطريقة بقيام الحكومة بالسحب من رصيد حسابها لدى البنك المركزي بمبالغ تزيد عن رصيدها في ذلك الحساب، فقد ينكشف حساب الحكومة وتستمر الحكومة بالسحب على المكشوف على أمل أن تعيد هذه المبالغ في مدة لاحقة، وهناك حدوداً للمبالغ المسموح للحكومة سحبها بنسبة معينة من حجم إيراداتها العامة وتحدد بسقف زمني محدد لإعادة تغطيتها، وفي حالة عدم تمكنها من إعادة مبالغ تسحب على المكشوف يقوم البنك المركزي بتحويلها إلى حوالات خزينة وبسعر فائدة البنك.

إصدار حوالات الخزينة:

وتتلخص بقيام البنك المركزي بإقراض الحكومة بالمبالغ التي تطلبها مقابل إصدار حوالات خزينة بهذه المبالغ، ويجري الإنفاق على تحديد عمر هذه الحوالات وسعر القطع لها. ويمكن له بعد ذلك بيعها إلى المصارف التجارية (عثمان، 1971).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الاقتراض من البنك المركزي ينطوي على آثار اقتصادية سيئة على الاقتصاد أهمها زيادة عرض النقد بصورة مباشرة الذي يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم وارتفاع الأسعار، لذلك اصبح الاقتراض من البنك المركزي مستبعداً في الوقت الحاضر ولاسيما بعد اتجاه اغلب دول العالم إلى منح الاستقلالية للبنوك المركزية وعدم التدخل في سياستها ودخول معظم الدول النامية في برامج مالية مع صندوق النقد الدولي الذي ينصح دائماً بعدم الاقتراض من البنك المركزي (المناعي، 2000).

2-4-2 تمويل العجز المالي من المصادر الخارجية

قد تلجأ حكومات الدول إلى الاقتراض من الخارج لتمويل العجز بالموازنة، كما هو الحال بالاقتراض من المصادر المحلية، ولكن في الغالب يكون اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لسد نقصٍ في تمويل الجوانب التي تحتاج إلى العملات الأجنبية ضمن النفقات العامة في الموازنة ولاسيما المشاريع الاستثمارية.

وهناك أنواع عدة من القروض مثل القروض الميسرة والقروض التجارية، والتسهيلات الائتمانية وضمان الصادرات وغيرها، إلا أنه يمكن حصر مصادرها بالآتي:

1. الاقتراض من حكومات الدول الأخرى:

يكون هذا الاقتراض بين حكومتي دولتين مختلفتين، إذ تقدم حكومة دولة ما قرضاً حكومياً إلى دولة أخرى بسبب ظروف اقتصادية أو سياسية تمر بها تلك الدولة. وغالباً ما تكون هذه القروض ميسرة وذات آماد طويلة، لأنها غالباً ما تقدم من حكومات دول غنية أو متقدمة إلى حكومات دول نامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. الاقتراض من البنوك الأجنبية:

يمكن لحكومات الدول النامية أن تحصل على القروض من البنوك الأجنبية الكبيرة لتمويل جانباً من نفقاتها الاستثمارية في موازناتها العامة وغالبا ما تكون شروط هذه النوع من الاقتراض تجارية أي أسعار فائدة مرتفعة تفوق سعر الفائدة في السوق العالمية وآماد زمنية قصيرة ونعتقد أن هذا المصدر قد تراجع دوره في الوقت الحاضر نظراً لكلفته المرتفعة وتوجه كافة الدول إلى إعطاء دور اكبر للقطاع الخاص في تنفيذ المشاريع (زكي، 1980).

3. الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية:

تنتشر العديد من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية التي تمارس دورها في تقديم القروض إلى الدول ولاسيما النامية منها، مثل البنك الدولي. وصندوق النقد الدولي والبنك الإسلامي للتنمية والبنك العربي للتنمية في أفريقيا وصندوق الاوبك والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، وبنك التنمية الآسيوي وصناديق قطرية كثيرة جميعها تقدم قروضاً إلى الحكومات الدول النامية، وغالباً ما تقدم هذه المؤسسات قروضاً ميسرة تمتاز بطول مدتها وانخفاض معدل الفائدة عليها مما يجعلها تتضمن عنصر منحة قد يصل إلى 50% من قيمتها الحالية (الجميل، 2002).

2-4-3 آثار تمويل العجز على المتغيرات الاقتصادية

يمثل العجز في الموازنة الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة وهو يرتبط بشكل كبير بزيادة النفقات العامة الأمر الذي ينعكس على المتغيرات الاقتصادية تتمثل فيما يأتي:

الأثر على الاستهلاك:

يتمثل أثر الإنفاق العام والعجز في الموازنة على الاستهلاك من خلال أن جزء من هذا العجز يوجه إلى الطلب المباشر على السلع والخدمات من قبل الجهاز الحكومي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك القومي. من جهة أخرى جزء من هذا العجز يحول إلى دخول الأفراد سواء أكانت بمقابل أو بدون مقابل الأمر الذي يزيد الاستهلاك القومي(الخطيب، وشامية، 2005).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأثر على الادخار والاستثمار:

يزيد الإنفاق العام وبالتالي عجز الموازنة من دخول الأفراد وبالتالي زيادة القدرة على الادخار ولذلك مع زيادة العجز تزيد المدخرات القومية، وذلك ينعكس في زيادة الاستثمار القومي إذا ما وجهت هذه المدخرات نحو المشاريع الإنتاجية الفعالة في المجتمع، ومن جهة أخرى هناك كثير من العجز المالي في الموازنة يوجه إلى مشاريع استثمارية مما يؤدي إلى تراكم أرس المال القومي (الخطيب وشامية، 2005).

الأثر على الناتج المحلي الإجمالي:.

إن توجيه العجز المالي في الموازنة نحو المشاريع الإنتاجية يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي كما أن النفقات العامة وبالتالي عجز الموازنة يؤدي إلى تحويل عناصر الإنتاج إلى القطاعات التي تشجعها الحكومات وبالتالي تنتقل من قطاع إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى بما يتلاءم مع تحقيق زيادة الناتج المحلي (العلي، 2009).

الأثر على المستوى العام للأسعار:

تفترض النظرية الاقتصادية أن زيادة النفقات العامة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة الإنتاج ولكن هذا يتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي حيث يزداد الأثر على الإنتاج وتنخفض الأسعار إذا كان الجهاز الإنتاجي مرنا، أما في الدول النامية التي تمتاز بانخفاض مرونة جهازها الإنتاجي فإن أثر زيادة الطلب الكلي يتجه إلى رفع المستوى العام للأسعار وذلك لعدم مرونة عوامل الإنتاج (العديلي، 2009).

الأثر على النمو الاقتصادي:

تفترض النظرية الاقتصادية أن أثر العجز المالي على الاقتصاد القومي سيكون في اتجاه زيادة نموه نتيجة زيادة الاستهلاك والادخار والاستثمار الأمر الذي ينعكس على زيادة الإنتاج القومي والدخل القومي ، وبالتالي ارتفاع معدل نمو الاقتصاد بشكل عام (العازم، 1990).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأثر على الدين العام الداخلي والخارجي:

تفترض النظرية الاقتصادية أن العجز في الموازنة قد يوجه إلى خدمة الدين العام وذلك من خلال خدمة هذا الدين وتسديد أقساطه وفوائده شريطة أن لا يكون تمويل العجز عن طريق زيادة المديونية الخارجية.أما

إذا كان العجز ممولاً من الاقتراض فمن المفترض أن يؤدي ذلك إلى زيادة المديونية الداخلية والخارجية ولا سيما في الدول النامية التي تفتقر إلى الموارد الكفيلة بسبب احتياجاتها فتلجا إلى الاقتراض لتمويل إنفاقها العام (العازم، 1990).

4-4-2 آثار النفقات العامة والإيرادات العامة

أولاً: تزايد النفقات مع ثبات الإيرادات

يكمن السبب الرئيس وراء حدوث العجز في الموازنة العامة هو تزايد النفقات العامة، وقد تكون هذه الزيادة دافعاً لتحريك النشاط الاقتصادي، وبافتراض أن نسبة الضرائب والإيرادات الأخرى تبقى ثابتة بمعنى الإيرادات الحكومية المتحصلة من القطاع الخاص وغيرها لا تتغير بما فيها (الضرائب والمساهمات الاجتماعية والمنح والإيرادات الأخرى، وبيع الموجودات غير المالية) (البنك المركزي، 2007).

وبالمقابل هنالك زيادة في النفقات الحكومية، وفي هذه الحالة سيحدث العجز الناجم من أتساع حجم النفقات العامة، ولكن السؤال ما هي الآثار التي تترتب على تلك الزيادة في النفقات (Buchanan, 1967).

أما الإنفاق العام الاستثماري وهو أحد متغيرات الطلب الكلي في الاقتصاد فزيادته تؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل سواءً بشكل مباشر عن طريق زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد أو من خلال عمل مضاعف الإنفاق الحكومي الاستثماري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: تزايد النفقات العامة بنسبه اكبر من زيادة الإيرادات العامة

إن زيادة النفقات العامة قد يصاحبها زيادة في الإيرادات العامة ولكن ليس بالنسبة نفسها من الزيادة، فالنفقات العامة في تزايد مستمر وتحكمها ظاهرة ازدياد النفقات العامة وهي ظاهرة هيكلية تواجه معظم دول العالم المتقدم والنامي أما زيادة الإيرادات العامة فقد لا تستطيع أن تسد هذه النفقات العالية.

ثالثاً: ثبات النفقات مع انخفاض الإيرادات

قد يكون سبب العجز في الموازنة العامة هو ناتج عن انخفاض في إيرادات الدولة (ومنها الضرائب)، والناتج عن انخفاض في مستويات كل من الاستثمار والدخول فضلاً عن التهرب الضريبي وانخفاض الوعي الضريبي.

قد يكون هنالك عجز ناتج عن انخفاض في النفقات وانخفاض في الإيرادات ولكن بنسبة أكبر من النفقات، وقد يكون العجز ناتج عن زيادة في النفقات مع انخفاض في الإيرادات. وقد يكون الإيرادات بسبب التهرب أو التجنب الضريبي والذي يعود لعدة أسباب منها:

إعفاء العديد من الأوعية الضريبية كالأراضي الزراعية والشركات.

وجود الفساد الإداري والمالي.

5-2 الدراسات السابقة

تم في هذا الجزء عرض للدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية مرتبة تبعاً للتسلسل الزمني من الأحدث إلى الأقدم:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-5-1 الدراسات العربية

1. دراسة العجلوني والخطايبة (2016) بعنوان "ديمومة الدين العام في الأردن"

هدفت الدراسة إلى قياس وتقييم المستوى الحقيقي للدين ومدى ديمومته على أساس الوضع الحالي في الأردن، عن طريق تحديد المستوى الأمثل لقدرة الاقتصاد الأردني على تحمل أعباء المديونية العامة، دون التأثير سلباً على قدرة الاقتصاد الأردني على التسديد، وقد تم تطبيق نموذج رياضي يأخذ بعين الاعتبار أساسيات القياس الخاصة بالمديونية الحكومية، والتي تتمثل بعوامل أساسية هي (الناتج المحلي الإجمالي، النفقات الحكومية الجارية والرأسمالية، الفوائد المدفوعة على المديونية، الضرائب والقروض) خلال الفترة (2000 – 2011)، وقد توصلت الدراسة إلى أن معامل خصم المديونية الأردنية قد انخفض من (102%) عام (2000) إلى (99%) عام (2011)، كما أن المستوى الحقيقي للمديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض من (104%) عام (2000) إلى (53%) عام (2011).

2. دراسة السواعي والعزام (2015) بعنوان "العجز التوأم في ظل المتغيرات النقدية والمالية والنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري: حالة الأردن"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت الدراسة للتوصل للعلاقة التي تربط كل من عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة والاستثمار والانفتاح التجاري بالإضافة لمتغيرات الاقتصاد الكلي الأردني عن طريق استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة خلال الفترة (1975 – 2010)، وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج كان من أبرزها وجود ارتباط إيجابي بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري، وأن هذا العجز في الموازنة هو السبب في حدوث العجز التجاري، بالإضافة إلى وجود دور للسياسة النقدية في زيادة العجز في الحساب الجاري، بينما كان لسعر الصرف الحقيقي دور فعال في تخفيض العجز.

3. دراسة العضايلة والعمرو (2015) بعنوان "هيكل الدين العام في الأردن وتأثيره على النمو الاقتصادي للفترة (1980- 2012)"

هدفت هذه الدراسة هيكلة الدين العام في الأردن، وتأثيره على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2012). ولقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية: منهجية التكامل المشترك لجوهانسون، واختبار نموذج تصحيح الخطأ بهدف معرفة العلاقة بين الدين الداخلي والدين الخارجي منسوباً للناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات مستقلة، وإجمالي الدين منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، كما تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة لغايات بيان تأثير الدين الداخلي والخارجي على النمو الاقتصادي. وقد أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود متجه تكاملي وحيد يصف سلوك المتغيرات على الأجل الطويل، ومن خلال نموذج تصحيح الخطأ تبين أن حوالي 9% من الانحرافات في المتغير التابع سيتم تصحيحها سنوياً، كما تبين وجود علاقة سببية باتجاه واحد من المتغيرات المستقلة باتجاه المتغير التابع، بالاعتماد على قيم المعلمات تبين أن القروض الخارجية لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، وبالمقابل كان تأثير الدين الداخلي إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي. وأوصت الدراسة بإعادة النظر في سياسة الاقتراض الخارجي وتوجيه هذه القروض للاستثمار في المشروعات الإنتاجية، للحد من أعباء خدمة الدين.

4. دراسة القراله (2015) بعنوان "أثر الدين العام الخارجي على الميزان التجاري الأردني للفترة (1980-2011)"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الدين العام على الميزان التجاري الأردني خلال الفترة (1980-2011). وتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي غير المقيد (VAR) لتقدير العلاقة ما بين الدين العام والناتج المحلي والميزان التجاري حيث تم استخدام اختبار ديكي فولر المعزز(ADF) لاختبار استقرارية السلاسل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الزمنية، وتبين ان جميع المتغيرات غير مستقرة عند مستواها فيما استقرت هذه المتغيرات على الفرق الثاني. كما تم تطبيق اختبار السببية لجرينجر لتوضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث تبين ان العلاقة كانت احادية الاتجاه بين متغيري الدين العام والعجز في الميزان التجاري. وتم الاستعانة بأداتين أساسيتين للتقدير هما، تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة لردة الفعل، لإيجاد الأثر بين المتغيرات خلال التباطؤ الأمثل للنموذج. وقد تبين من خلال الدراسة وجود أثر سلبي للاقتراض الخارجي على الميزان التجاري، وهذا يفسر استهلاك الأموال المقترضة لصالح الاستيراد بدلاً من توجيهها للاستثمارات المنتجة، ولكن وبسبب تراجع الطلب على القروض الخارجية فلن يستمر الأثر طويلاً ولن يكون ذا دلالة إحصائية على المدى الطويل وذلك بسبب انخفاض الاعتماد على القروض الخارجية.

5. دراسة العُمر وآخرون (2013) بعنوان "أثر عجز الموازنة العامة على معدل الفائدة في الأردن (1996-2008)"

هدفت الدراسة للتعرف على العلاقة بين متغيرين اقتصاديين لا يقل أحدهما أهمية عن الآخر وهما معدل الفائدة وعجز الموازنة العامة ؛ فمعدل الفائدة يلعب دوراً هاماً في السياسة النقدية، ويُعد من أهم المتغيرات التي تؤثر في قرارات المجتمع بما فيه من أفراد وقطاع أعمال وحكومة وذلك لاختيار البديل الأفضل من ادخار أو استثمار. أما عجز الموازنة العامة فيعد من المؤشرات الهامة التي يقاس بها الأداء المالي للدولة.

ونتيجة للعديد من الظروف الضاغطة سواء المحلية أو -الخارجية التي تعرض لها الأردن، ظهرت اختلالات عديدة في هيكل الاقتصاد الأردني بالإضافة إلى اختلالات في الهياكل المالية والتي تجلَّت في بعض جوانبها في عجز الموازنة العامة، ومنه إلى تخفيض في المستوى المعيشي للسكان وتعطل في بعض برامج التنمية الاقتصادية. ولهذا، فقد جاءت هذه الدراسة لقياس العلاقة ما بين عجز الموازنة العامة ومعدل الفائدة على الودائع لأجل في الأردن خلال الفترة (1996 – 2008) ولقد استخدمت الدراسة منهج التحليل القياسي لطريقة المربعات الصغرى لتقدير النماذج القياسية وذلك بعد إجراء الاختبارات اللازمة للتأكد من أنها المنهجية المناسبة. وقد توصَّلت الدراسة إلى أن لعجز الموازنة العامة أثراً إيجابياً على معدل الفائدة ولكن هذا الأثر لم يكن ذا دلالة إحصائية. وهذا يدعم فكرة أن عمليات الحكومة من إنفاق واقتراض لا تمارس أثر المزاحمة على القطاع الخاص. وبالتالي فإن عزوف القطاع الخاص أحياناً عن الاقتراض من البنوك التجارية قد يُعزى إلى ظروف أخرى مثل: طبيعة الظروف الاقتصادية وتشدد البنوك في الاقتراض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. دراسة شواقفة (2012) بعنوان "العجز في الموازنة الحكومية وعرض النقود والتضخم: دراسة حالة الأردن للفترة (1970 – 2009)"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة وعرض النقود والتضخم في الأردن خلال الفترة (1970 – 2009). نظرياً، انطلقت الدراسة من فرضيتين أساسيتين: الأولى هي فرضية فريدمان القائلة بأن التضخم عبارة عن ظاهرة نقدية، أما الثانية فتنص على أن عجز الموازنة الحكومية قد يكون تضخمياً إذا تم تمويله من خلال خلق النقود (أو ما يعرف بتنقيد العجز (deficit monetization)، في حين أن العجز المموّل بإصدار الأوراق المالية الحكومية ليس بالضرورة كذلك، ويعتمد في كونه تضخمياً على توجهات السلطة النقدية وأهدافها المتوخاة. ولفحص طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، في الأجلين الطويل والقصير، استخدام الباحث اختبار سببية قرينجر(Granger Causality test) وتحليل التكامل المشترك (Co-integration Analysis) ونموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model (ECM).

الدلائل الإحصائية تشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل تتجه من عجز الموازنة وعرض النقود إلى أسعار المستهلك وأخرى تتجه من عجز الموازنة وأسعار المستهلك إلى عرض النقود. وأخيراً لا وجود لعلاقة سببية طويلة الأجل تتجه من أسعار المستهلك وعرض النقود إلى عجز الموازنة. أما في الأجل القصير، بعكس الطويل، فقد وجد بأن التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (وبالتالي التضخم) لا يتأثر بعرض النقود وعجز الموازنة. كما وجد بأن التغيرات في عجز الموازنة لا يتم تمويلها (في الأجل القصير) من خلال خلق النقود (تنقيد العجز)، ولكن بوسائل أخرى.

7. دراسة حسن محمود محمد العمري (2000) بعنوان اثر عجز الموازنة على اداء الاقتصاد الاردني خلال المدة 1981-1998

كانت الدراسة تهدف في ظل الظروف والمتغيرات التي عاشها الاقتصاد الاردني آنذاك الى تحليل وتقييم الاثار الاقتصادية لعجز الموازنة على اداء مجموعة من المتغيرات الكلية في الاقتصاد الاردني هي الناتج القومي الاجمالي ومستوى الاستخدام والاستهلاك الخاص والاستثمار والمستوى العام للأسعار.

أظهرت الدراسة ان الحكومة الاردنية توجه السياسة العامة صوب تصحيح الاوضاع الاقتصادية العامة، المتمثلة بالاستقرار الاقتصادي (مكافحة التضخم والبطالة) والسيطرة على المديونية، والاعتماد على الذات وغيرها من الاهداف الوطنية الاخرى كما ركزت الدراسة على ضرورة ترشيد الانفاق العام وضغطه، ضمن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الامكانات المحلية وخصوصاً في مجال الانفاق الجاري للحكومة كما تم تشديد دور الرقابة المالية العامة وتفصيل نشاطات أجهزتها المختلفة بغية تحديد وضغط الإنفاق العام وتحسين الأداء المالي والإداري للأجهزة الحكومية.

2-5-2 الدراسات الأجنبية

1. دراسة Nowbutsing (2014) بعنوان "أثر الانفتاح على النمو الاقتصادي: حالة بلدان المحيط الهندي"

هدفت للتعرف على أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي على عينة متكونة من 15 دولة خلال الفترة 1997-2011، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم استعمال ثلاثة مؤشرات للانفتاح التجاري وهي مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتوصلت الدراسة عن طريق تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لمؤشرات الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في هذه البلدان.

2. دراسة Cebula (1998) بعنوان "أثر عجز الموازنة على معدلات الفائدة (الإدخار والقروض) في الولايات المتحدة خلال الفترة (1973-1995)"

وقد بينت الدراسة أن عجز الموازنة في الولايات المتحدة له أثر طردي وذو دلالة إحصائية على معدل الفائدة على السندات المالية لعشر سنوات. وعليه فإن التكوين الرأسمالي الخاص يتأثر بمعدلات الفائدة بطريقة دقيقة وحساسة، وبالتالي فإن النتائج تظهر إمكانية وجود أثر المزاحمة.

3. دراسة Taiwo & Taiwo (2011) بعنوان "الإنفاق الحكومي والتنمية الاقتصادية: أدلة تجريبية من نيجيريا"

حاولت الدراسة اختبار اتجاهات وآثار الإنفاق الحكومي على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في نيجيريا خلال الفترة (1970-2008) باستخدام نموذج الاقتصاد القياسي بطريقة المربعات الصغرى. واختبرت الدراسة السكون بين المتغيّرات حسب طريقة دوربين واتسون لاختبار جذر الوحدة حيث كشفت النتائج عن عدم وجود ارتباط تسلسلي بينهما، وأن جميع المتغيّرات المدرجة في النموذج كانت غير ثابتة عند مستوياتها. وفي محاولة منه لإقامة علاقة طويلة المدى بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، بينت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتيجة وجود تكامل مشترك بين المتغيّرات عند مستوى معنوية 5٪ - 10٪. كما وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري وخلصت الدراسة إلى ضرورة أن تعمل الحكومة على تعزيز الكفاءة في تخصيص موارد التنمية من خلال التركيز على وجوب مشاركة القطاع الخاص.

4. دراسة Aisen & Hauner (2008) بعنوان "العجز في الميزانية وأسعار الفائدة: منظور جديد"

هدفت الدراسة للتعرف على أثر عجز الموازنة على معدلات الفائدة وذلك باختبار كل من اقتصادات الدول المتقدمة والناشئة، وقد تكونت عينة الدراسة من السلاسل الزمنية السنوية (1970 – 2006) ل (60) دولة من الدول ذات الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الناشئة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعجز الموازنة على معدل الفائدة، وأن هذا الأثر يختف من بلد لآخر ومن فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى، كما أشارت النتائج إلى أن السياسة المالية تكون أكثر فاعلية عندما يكون عجز الموازنة الأولي ومستوى الدين منخفضين، وعندما يكون مستوى الانفتاح المالي والضغط المالي أكبر، ويحدث هذا الأمر بسبب أن أثر العجز على معدلات الفائدة يكون أقل تحت هذه الظروف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

نبذة عن الاقتصاد الأردني

يعتبر الاقتصاد الأردني من الاقتصاديات المحدودة الموارد صغير الحجم في المنطقة، ويصنف من ضمن أفقر الدول في العالم، وعلى الرغم من الأردن محاط بأكبر احتياطيات العالم من النفط الخام إلا أنه لا يملك أي مورد للنفط الخام، ولذلك فإن واردات النفط الخام تعتبر أحد أهم مصادر استنزاف النقد الأجنبي للاقتصاد الأردني. ويمتلك الأردن كميات كبيرة من الفوسفات والبوتاس إلا أن هذه المنتجات مثل غيرها من المواد الأولية عرضة لتقلبات الأسعار، كما أن الأردن يواجه نقصاً حاداً في مصادر المياه مما يجعل القطاع الزراعي عرضة للجفاف من وقت لآخر بالإضافة إلى عدم استغلال كافة الأراضي الصالحة للزراعة بسبب نقص الموارد الطبيعية وضعف الإمكانيات الصناعية في الأردن، لذلك فإن قطاع الخدمات يعتبر القطاع الرائد في الاقتصاد الأردني حيث يمثل نصيب قطاع الخدمات النسبة الأكبر من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بين قطاعات الاقتصاد (السقا، 2010).

وقد عانى الأردن في الثمانينات من أزمة المديونية، ففي عام 1988 أعلن الأردن عجزه عن الوفاء بديونه الخارجية، حيث بلغ حجم المديونية الخارجية (6) مليار دولار، أي ما نسبته (110%) من مجموع الناتج المحلي الإجمالي، ولعل من أهم العوامل التي أسهمت في وقوع الأزمة ارتفاع العجز في الموازنة، وتباطؤ النمو الاقتصادي، بالإضافة لتراجع حوالات الأردنيين العاملين في الخارج، الأمر الذي أدى إلى تبني الأردن لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (1989 – 1992) بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، ولكن أزمة الخليج عام 1990 وما نتج عنها من آثار سلبية تمثلت في عودة نحو (300) ألف عامل أردني من دول الخليج العربي، وتوقف المساعدات العربية، وانحسار أسواق الصادرات الوطنية، عطلت استمرار الأردن في تطبيق البرنامج الاقتصادي، الأمر الذي دفع الأردن لتبني برنامج جديد للتصحيح الاقتصادي للفترة (1992 – 1998)، بهدف معالجة الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات والموازنة العامة، ولتحقيق الاستقرار المالي(العجلوني، والخطايبة، 2016).

كما مر الاقتصاد الأردني في أواخر ثمانينات القرن الماضي بظروف استثنائية ناجمة عن السياسات الاقتصادية التي أغرقت البلاد بالمديونية، وأدت إلى اختفاء احتياط العملات الأجنبية وانهيار سعر صرف الدينار أمام العملات الأجنبية، وانهيار القيمة الفعلية للأجور، إضافة إلى الآثار الناجمة عن سلسلة الإجراءات التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتخذتها الحكومات المتعاقبة بناء على توجيهات صندوق النقد والبنك الدوليين، لتطبيق ما يسمى بسياسة التصحيح الاقتصادي وكان أبرزها، زيادة الضرائب غير المباشرة الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة معظم السلع الأساسية، مع انخفاض الإنفاق الحكومي على الخدمات، ورفع كافة أشكال الدعم عن الإنتاج المحلي وعن الصادرات الوطنية، وتحرير التجارة الخارجية والداخلية، وإزالة الحواجز الجمركية لتسهيل انسياب السلع والبضائع الأجنبية، وتخلي الدولة عن المساهمة المباشرة في إنجاز مشاريع تنموية اقتصادية، وتقديم التسهيلات للاستثمارات الأجنبية بغض النظر عن الجدوى الاقتصادية، وإلغاء الدعم الحكومي عن السلع الأساسية، وكذلك عن مختلف الخدمات العامة، وخصخصة مؤسسات القطاع العام وتخلت الدولة عن حصتها في المؤسسات التي كانت تحقق ربحا وتدر دخلا للخزينة، فأنفقت معظم أموال التخاصية والبالغ قيمتها 1723 مليون دينار دون مساهمة تذكر بمشاريع تنموية، ومع ذلك الحكومة ماضية باتجاه خصخصة قطاعات الصحة والتعليم، كما إن التوسع في نظام القبول الموازي في الجامعات والرفع التدريجي للرسوم الجامعية للتخصصات الجديدة هو أيضاً خطوة في الاتجاه نفسه. لقد تركت هذه السياسات أثارا اقتصادية واجتماعية قاسية على الفقراء ومتوسطي الدخل، نتيجة مجمل هذه الإجراءات والتي انعكست على أسعار السلع في ظل غياب الرقابة على التجار. إن مجمل هذه السياسات ذات طبيعة انكماشية أدت إلى سوء الأحوال المعيشية للغالبية العظمى من أبناء المجتمع وبشكل خاص ذوي الدخل المحدود، مما زاد نسبة الفئات التي تعيش تحت خط الفقر، وأسهمت هذه السياسات في تعميق الأزمة الاقتصادية، وزيادة معدلات البطالة، ومع ذلك لم يحقق برنامج" التصحيح الاقتصادي" الذي طبقته الحكومة منذ عام 1991 أهدافه المعلنة (المؤتمر الوطني الاقتصادي الأردني، 2010).

مما تقدم يمكن القول أن معطيات مكونات الحسابات الأردنية في مجال الاستهلاك الخاص والعام والاستثمار وصافي الحساب التجاري تشير إلى إمكانية استمرار حالة التحسن في الوضع العام والى تحقيق معدلات نمو لا تقل عن تلك المتوقعة من قبل الموازنة العامة للدولة. بل أن المتوقع أن لا يصل بداية تعافي اقتصادات منطقة اليورو والاقتصاد الأمريكي بشكل جيد، غير أن استمرار سياسات النمو الحقيقي للعام 2015 إلى ما يقرب من 4 % في حال تحسن الوضع العام لاقتصاد المنطقة قد يقلل من إمكانية تحقيق معدلات نمو أكبر من ذلك، ولعل المحدد الرئيس لتحقيق نمو حقيقي في الاقتصاد الأردني يعتمد بشكل أساسي على تحسين بيئة سوق العمل والأعمال في الفترة القادمة وخلال العام 2015 عبر سياسات تسهيلية كلية تقوم على دعم حركة الاستثمار وحقن الاقتصاد بمبالغ مالية عبر المنحة الخليجية، ومن خلال استثمارات حقيقية محركها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأساس سياسات حكومية موجهة نحو جانب العرض ومحفزة له ومساندة لحركته، ويبقى الأمل في أن تسعى الحكومة من خلال الرؤية المستقبلية للاقتصاد الوطني والتي تقوم الحكومة بإعدادها الآن إلى انتهاج سياسات كلية تشاركية بالتوافق والتعاون التام مع القطاع الخاص وبالشراكة الحقيقية معه، وهو ما افتقده الاقتصاد الأردني على مدى السنوات الثلاث الماضية. وعلى أمل أن يتم استقطاب استثمارات خارجية وتحفيز الاستثمارات القائمة بما يساعد على تحقيق السيناريو الوسطي الذي يؤدي إلى نمو كلي حقيقي يزيد عن 4 % ونمو في دخل الفرد يصل إلى نحو 2 % خلال العام 2015، وفي النهاية فإن تحقق السيناريو المتفائل يعتمد بشكل كبير تراجع أسعار النفط واستمرار الحالة العراقية والسورية على ما هي عليه إضافة إلى عدم وجود إشارات واضحة بتحسن الاقتصاد المصري. وفي النهاية فإن التوقعات المبدئية تشير إلى إمكانية نمو الاقتصاد الأردني خلال العام 2014 بما يزيد عن 3.3 % وبالتالي فإن تحقق السيناريو المتحفظ وبمعدل نمو 4 % هو الأقرب إلى الواقع خلال العام 2015 (التقرير الاقتصادي المتخصص، 2015).

نبذة عن العجز المالي والإيرادات والنفقات العامة والناتج المحلي في الأردن

يعاني الأردن من عجز دائم في موازنته العامة حيث تقل الإيرادات التي تحصل عليها الحكومة من المصادر المختلفة عن مجموع نفقاتها العامة على مختلف أوجه الإنفاق الضرورية في الاقتصاد الأمر الذي يشكل عبئاً على كاهل الحكومة الأردنية. وبما أن الأردن يعتبر من الدول النامية ذات الموارد الاقتصادية الضئيلة نسبياً، والاحتياجات الكبيرة خاصة فيما يتعلق بمشاريع البنية التحتية، فبناءً على ذلك ينطبق عليه ما ينطبق على الدول النامية من خصائص تتمثل في انخفاض الدخل القومي وانخفاض الدخل الفردي وسوء توزيع الدخل وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للادخار، كما أن ضعف السوق المالية والنقدية وضعف الأجهزة المصرفية والمالية سمة أساسية للدول النامية ومنها الأردن (الصوص والجلبي، 2012).

كذلك تعتبر تبعية الاقتصاد النامي للاقتصاديات المتقدمة من أهم سمات الاقتصاديات النامية وذلك لمحدودية السلع التي يتم تصديرها وزيادة السلع المستوردة، أما أهم السمات فهي مشكلة الفقر التي تؤدي إلى انخفاض الدخل وضعف الادخار مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستثمار وانخفاض الدخل وهو ما يعرف باسم حلقة الفقر المفرغة (الصوص والجلبي، 2012).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الأردن بحكم موقعه الجغرافي يعاني من الانعكاسات السلبية للصراعات والتوترات والظروف الإقليمية غير المواتية التي تسود في المنطقة والتي تعيق تحقيق الأهداف والنتائج التي يطمح إليها على صعيد الاقتصاد الوطني. وقد تمثلت أبرز هذه الانعكاسات بالعديد من الأمور منها ارتفاع الدين العام إلى مستويات قياسية لا يمكن القبول باستمرارها، إذ أصبح يستنزف جانباً هاماً من الموارد المالية المحدودة المتاحة، وكذلك تباطؤ النمو الاقتصادي بحيث لا يعتبر كافيا لتحسين المستويات المعيشية للمواطنين وتخفيض معدلات البطالة، وكل هذا إلى جانب تراجع حجم الصادرات وتراجع النشاط السياحي، هذا بالإضافة إلى الأعباء المالية المباشرة وغير المباشرة التي تحملتها الخزينة العامة الناجمة عن تدفق اللاجئين السوريين مقابل الدعم الدولي المحدود للأردن لمواجهة هذه الأعباء. وقد جاء تثبيت التصنيف الائتماني للأردن في تقرير وكالة "ستاندرد اند بورز" عند وجهة نظر مستقبلية سلبية ليسلط الضوء على حساسية الظروف الإقليمية التي تواجه المملكة وتداعيات النزاعات الإقليمية المتوقعة على المالية العامة والقطاع الخارجي. وقد أشار التقرير إلى احتمالية انخفاض التصنيف الائتماني للأردن في حال تفاقم عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري وانخفاض معدل النمو الحقيقي إلى اقل من المستويات المستهدفة، إلا انه من جهة أخرى، فقد أشار التقرير إلى إمكانية رفع التصنيف الائتماني إلى مستوى مستقر في حال تحسن الوضع الإقليمي وقيام الحكومة بتنفيذ إصلاحات مالية وهيكلية تمكن من استدامة النمو وتخفيض الأعباء على المالية العامة (ملحس، 2017).

وفيما يتعلق بالتطورات الاقتصادية والمالية التي شهدتها المملكة الأردنية خلال عام 2016 فيمكن إجمالها في تباطؤ أداء الاقتصاد الأردني بسبب تداعيات الظروف الإقليمية الصعبة، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال النصف الأول من عام 2016 بما نسبته (2.1) بالمئة مقارنة مع (2.2) بالمئة لنفس الفترة من عام 2015، ويتوقع إن يبلغ (2.4) بالمئة لعام 2016. وقد رافق ذلك ارتفاع معدل البطالة ليصل إلى (15.1) بالمئة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2016 مقابل (12.9) بالمئة خلال نفس الفترة من عام 2015، وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، فقد سجلت الصادرات الوطنية خلال الأرباع الثلاثة الأولى من هذا العام انخفاضا بلغت نسبته (8.8) بالمئة مقارنة بنحو (7.3) بالمئة خلال نفس الفترة من العام 2015. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى استمرار تراجع حجم التجارة مع دول المنطقة. وعلى نحو مماثل، انخفضت المستوردات بما نسبته (8.1) بالمئة خلال الأرباع الثلاثة الأولى لعام 2016 مقابل تراجعها بنحو (10.2) بالمئة خلال نفس الفترة من العام السابق نتيجة لانخفاض فاتورة المستوردات من النفط الخام والمشتقات النفطية بنسبة(48%)، وتبعاً لذلك انخفض العجز في الميزان التجاري بنسبة (10.7) بالمئة خلال الأرباع الثلاثة الأولى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من هذا العام مقابل تراجعه بنحو (11.9) بالمئة خلال الفترة المماثلة من عام 2015. أما عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات فقد بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من عام 2016 نحو 12ر7 بالمئة مقارنة مع 5ر9 بالمئة لنفس الفترة من العام 2015.

أما على صعيد المالية العامة، فقد سجلت الإيرادات العامة في عام 2016 ارتفاعا بنسبة (6.4) بالمئة عن مستواها في عام 2015، ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي لارتفاع إيرادات ضريبة الدخل بنسبة 11 بالمئة، وزيادة حصيلة ضريبة المبيعات بنسبة (5.4) بالمئة، وارتفاع الإيرادات غير الضريبية بنسبة 10 بالمئة.

وفي المقابل، سجلت النفقات العامة ارتفاعا بنسبة (7.8) بالمئة عن مستواها في عام 2015 نتيجة ارتفاع النفقات الجارية بنسبة (8) بالمئة وارتفاع النفقات الرأسمالية بنسبة (6.3) بالمئة، وكمحصلة لذلك، فقد بلغ العجز بعد المنح في عام 2016 ما مقداره 1097 مليون دينار أو ما نسبته (4) بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع (3.5) بالمئة في عام 2015.

وفيما يتعلق بالمديونية، فقد بلغ إجمالي الدين العام في نهاية شهر تشرين الأول 2016 نحو 26 مليار دينار أو ما نسبته (94) بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل (93.4) بالمئة في نهاية عام 2015. علماً أن مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه قد بلغت نحو (6.6) مليار دينار.

ونظراً لارتفاع الدين العام إلى مستويات قياسية وانعكاساتها السلبية على الاستقرار المالي، فسيشكل التعامل مع الدين العام أحد المحاور الأساسية التي ستعطيها الحكومة اهتماما خاصا في برنامج الإصلاح المالي والهيكلي، من خلال تبني سياسات مالية تقوم بضبط الإنفاق الحكومي وتعزيز الإيرادات وتقليص العجز بما يسهم في تخفيض نسبة إجمالي الدين العام سنويا لتصل إلى حدود 77 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021. وقد قامت الحكومة خلال عام (2017) باتخاذ بعض الإجراءات لضبط الإنفاق العام وأبرزها تخفيض النفقات الجارية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بما نسبته (10) بالمئة من نفقاتها التشغيلية، بالإضافة إلى خفض النفقات الرأسمالية بنحو (5) بالمئة للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.

كما قامت الحكومة بتبني بعض الإجراءات الهادفة إلى تحفيز النشاط الاقتصادي، وأبرزها تنفيذ الحزمة الأولى من توصيات مجلس السياسات الاقتصادية والتي تضمنت اتخاذ إجراءات فورية قصيرة المدى يمكن لها إن تساهم في تجاوز الصعوبات والتحديات الاقتصادية، من أبرزها توفير تمويل إضافي للمشروعات الصغيرة والريادية وبرامج ضمان القروض، والقيام بتوفير مخصصات إضافية لدعم برنامج ضمان ائتمان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصادرات، والعمل على إيجاد فرص استثمارية جديدة للمغتربين الأردنيين من خلال الاستثمار في سندات الادخار، وتأسيس صندوق استثماري للمساهمات الخاصة تملكه البنوك، كما شملت أيضا تخفيض كلفة الاقتراض للمشاريع المنوي إقامتها خارج محافظة العاصمة (ملحس، 2017).

جدول رقم (1): البيانات المالية للنفقات والإيرادات والناتج المحلي

السنة	العجز المالي	النفقات العامة	الإيرادات العامة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	مؤشر التغيرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النمو الاقتصادي)
بعرض حساب مؤشر التغيرات للسنة الأولى					
1990	-94.4	1032.6	773.9	2463.7	10.7
1991	-147.8	1264.8	886.8	2632.6	6.4
1992	67.5	1291.2	1221.3	3128.9	15.9
1993	69.5	1336.6	1243	3334.4	6.2
1994	44.6	1492.7	1361.8	3690.4	9.6
1995	15.2	1604.8	1437.2	4019.2	8.2
1996	16.6	1706.6	1476.2	4142.6	3.0
1997	-263.4	1884.2	1415.8	4451.2	6.9
1998	-327.3	2028.7	1529.2	4720.2	5.7

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.0	4864.9	1617.4	1956.3	-140.4	1999
5.6	5153.6	1610.1	1970.1	-119.8	2000
5.8	5470	1718.5	2123.5	-155.6	2001
6.5	5849.4	1750	2221.7	-205.1	2002
7.2	6301.3	1675.6	2442.3	-79	2003
12.4	7195	2147.2	2931	-116.8	2004
9.7	7963.6	2562.9	3104.3	-40.4	2005
14.9	9362.8	3164.4	3860.4	-391.5	2006
13.3	10805.1	3628.1	4540	-568.5	2007
22.7	13971.2	4375.4	5431.9	-338.2	2008
7.1	15044.5	4187.9	6030.5	-1509.2	2009
8.4	16417.2	4261.1	5708	-1045.2	2010
8.7	17987.7	4198.8	6796.6	-1382.8	2011
6.8	19298.3	4726.9	6878.2	-1824.1	2012
8.0	20981.4	5119.8	7077.1	-1318.2	2013
6.2	22365.9	6031.1	7851.1	-583.5	2014

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2015	-925.9	7722.9	5910.8	23475.7	4.7
2016	-878.8	7948.4	6233.6	24188.1	2.9

* المصدر البنك المركزي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

منهجية الدراسة واختبار الفرضيات والنتائج

1-4 منهجية الدراسة

قام الباحث من خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيخدم الدراسة، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات الاقتصادية التي يتم اختيارها وسبب اختيارها مع الإشارة إلى مصادرها، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيراً تبيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

1-1-4 مصادر جمع المعلومات

تم الرجوع في جمع البيانات إلى المصادر التالي:

المصادر الثانوية: التي تتعلق بتغطية الإطار النظري للدراسة، والتي تم جمعها إلى الكتب والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية الدراسات السابقة بموضوع الدراسة.

المصادر الأولية: والمتعلقة بالبيانات والتي تم الحصول عليها من النشرات السابقة للبنك المركزي.

2-1-4 الاختبارات المستخدمة

بسبب التطور في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، فقد اهتمت الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية باستقرار أو عدم استقرار تلك السلاسل، وخاصة بعدما نشر Nelson & Plosser (1982) دراستهما التي أكدا فيها أن معظم السلاسل الزمنية المالية للولايات المتحدة الأمريكية تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root) أي أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة (Non-Stationary)، وبالتالي فإن تطبيق الأساليب القياسية التقليدية على بيانات غير مستقرة إحصائياً سيؤدي إلى إظهار نتائج غير دقيقة أو زائفة، لذلك ستقوم الدراسة الحالية بتطبيق اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي فولر(Dickey-Fuller) وفليبس-بيرون (Phillips Peron)، للتأكد فيما إذا كانت هذه البيانات للمتغيرات المدروسة مستقرة أم غير مستقرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتسعى الدراسة الحالية للحصول على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المشمولة في الدراسة، لذلك تم تطبيق أحد اختبارات التكامل المشترك (Co-Integration Test) الذي سيظهر وجود علاقة طويلة الأجل أم لا، وعند التثبت من وجود جذر الوحدة (Unit Root) في السلاسل الزمنية فيمكن الكشف عن ما إذا كان لديها اتجاه (Trend) أم لا، والمتوفرة ضمن أشكال اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)، مع تحديد عدد سنوات الإبطاء لمعرفة هل يحتوي اتجاه أم لا، بحيث يتم إدخاله في حالات إجراء عمليات الانحدار المختلفة، لأن وجود اتجاه في البيانات للمتغيرات الداخلة في نموذج اقتصادي سيؤدي إلى ظهور أثر ذلك الاتجاه في معاملات المتغيرات الأخرى، وإذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى نأخذ الفرق الأول ويعاد اختبار الاستقرار مرة أخرى، فإذا لم تكن مستقرة نأخذ الفرق الثاني وهكذا، إلى أن تصبح السلسلة الزمنية الواحدة تتصف بالاستقرار، وعادة لا يتحقق استقرار السلاسل الزمنية إلا بفترات إبطاء أعلى من الدرجة الأولى، لذلك فإن اختبار ديكي فولر لفترة الإبطاء الأولى قد لا تكون مناسباً لإظهار استقرار السلاسل الزمنية، لذلك ستستخدم هذه الدراسة أحد أشكال الاختبار الذي يوفر فترة إبطاء أعلى مثل (Augmented Dickey-Fuller) و(Phillips & Perron).

اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

غالباً ما تتسم البيانات الاقتصادية بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة استقرار السلاسل الزمنية، لذا يعد تحديد درجة الاستقرار مهماً قبل اختبار العلاقات بين المتغيرات، حيث يتطلب ذلك عدم استقرار البيانات وتكاملها من نفس الدرجة (السحيباني، 2007)، فإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة المتغير العشوائي مستقرة، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من المرتبة الأولى (Integrated of Order1) أي I(1).

أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي I(2) وهكذا، إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر، وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة، أي I(0)، بشكل عام فإن السلسلة (Xt) تكون متكاملة من الدرجة (d) إذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق (d)، لذا فإنها تحتوي على عدد (d) جذر وحدة (Seddighi et al., 2000).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد وضحت عدد من الدراسات منها دراسة Nelson and Polsser (1982) أن أغلب السلاسل الزمنية تحتوي جذر الوحدة، وكذلك بينت الدراسات التي قام بها Stock and Watson (1989) أن مستويات تلك السلاسل الزمنية غير مستقرة. وهذا معناه أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن بوجود جذور الوحدة في أي سلسلة زمنية، والتي من شأنه أن يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي (العبدلي، 2005). ويوجد هناك عدد من الاختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة، أي لتحديد مدى استقرار السلسلة الزمنية منها طريقة Phillips and Perron (1988)(PP). واختبار ديكي فوللر المطور (Augmented Dickey-Fuller)(ADF) وقد يختلف (PP) عن (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في سلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير العلمي (Nonparametric Correction) ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفر واتجاه خطي للزمن. ويستخدم لاختبار استقرار المتغيرات المستعملة عبر الزمن (Gujarati & Porter, 2009)، والاختبارات التقليدية، لاستقرار السلاسل الزمنية على غرار اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون تختبر فرضية وجود جذر الوحدة (وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية) كفرضية عدمية.

طرق علاج عدم الاستقرار في بيانات السلسلة الزمنية:

ولتجنب الآثار التي تنعكس على عدم استقرار وسكون السلسلة الزمنية يجب معالجة استقرارها عن طريق إحدى المعالجات المعروفة مثل طريقة الفروق وطريقة التحويل اللوغريتمى وغيرها.

ومن أهم طرق تحقيق استقرار السلسلة الزمنية هي طريقة الفروق وتقوم هذه الطريقة على مبدأ طرح القيم بعضها من البعض الآخر وغالبا نتيجة هذه العملية الحصول على بيانات قيمتها اصغر من البيانات الأصلية وهذا يعنى تقليل التبادل، وهذه الطريقة تكون صالحة لمجموعة من البيانات على خلف الطرق الأخرى التي تضع قيوداً على البيانات فمثل التحويل اللوغريتمى استخدامه يشترط عدم وجود قيم سالبة في البيانات، عموما طرقة الفروق من اكثر الطرق استخداماً في البيانات بشكل عام وفي بيانات السلاسل الزمنية بشكل خاص(فندل،2005).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبار التكامل المشترك (Co-Integration Test):

تحليل التكامل المشترك الذي تم تقديمه من قبل Engel and Granger (1987) يقدم دعماً للنظرية الاقتصادية من خلال رصد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في إطار إحصائي، فمن منظور اقتصادي فإن بعض المتغيرات تتحرك بانتظام بمرور الوقت على الرغم من أنها تتسم بشكل منفرد بالتذبذب العشوائي، لذا فإن تحليل التكامل المشترك يعد أحد الأدوات المهمة عند دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل، إضافة على ذلك فإنه يساعد على تحديد مستوى التوازن بين البيانات غير المستقرة وتلك التي تتسم بالثبات.

إذن فإن التكامل المشترك تصاحب (Association) بين سلسلتين زمنيتين (X_1Y_1) أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيها ثابتة عبر الزمن، حيث إن العلاقات الطويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بتقييم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة، وتتطلب حدوثه الحالة التي تكون السلسلتان (X_1Y_1) متكاملتين من الرتبة الأولى كل على حدة، والبواقي الناجمة عن تقديم العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر، لذا تحقيق التكامل المشترك بين المتغيرين يجب توفير الشرط التالي. ويلاحظ أن (U_t) متمثلاً الحد العشوائي يقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأجل القصير عن اتجاهها التوازني في الأجل الطويل.

ومما سبق نجد أن التكامل المشترك هو التعبير الإحصائي لعلاقة التوازن طويلة الأجل. فلو أن هناك متغيرين يتصفان بخاصية التكامل المشترك فإن العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، بالرغم من إمكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير. ولإجراء هذا الاختبار يجب أن تكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة جميعها متكاملة من نفس الرتبة، فلقد أشارت نتائج اختبارات استقرار البيانات إلى أن جميع متغيرات الدراسة قد استقرت عند الفرق الثاني، مما يعني تكاملها من الدرجة الثانية، أي أن هناك احتمالية لوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. ويعتمد اختبار التكامل المشترك على الفرض الصفري القائل بوجود (r) أو أقل من متجهات التكامل المشترك، وقد طور جوهانسن اختبارين إحصائيين لفحص التكامل المشترك بين مجموعة من المتغيرات، وهما كالتالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Trace Test:

$$\lambda_{Trace}(r) = -T \sum_{r+1}^{P} \ln(1 - \lambda_i) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

Maximal Eigen Value Test:

$$\lambda_{max}^{(r, r+1)} = -T \ln(1 - \lambda_{r+1}) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث:

T: عدد المشاهدات.

P: عدد المتغيرات.

λ: القيم المقدرة لخصائص الجذور (قيم إيجن المحسوبة).

R: عدد متجهات التكامل المشترك.

تحليل الانحدار الخطي (Linear Regression):

يعتبر نموذج تحليل الانحدار من أكثر أدوات التحليل الإحصائي استخداماً، ويهتم نموذج الانحدار بتقدير الأثر بين متغير كمي، وهو المتغير التابع، ومتغير مستقل. وينتج عن هذا النموذج معادلة إحصائية خطية يمكن استخدامها لتفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل أو تقدير قيمة المتغير التابع عند معرفة قيمة المتغير المستقل.

ويهتم تحليل الانحدار الخطي بدراسة وتحليل أثر متغير مستقل على متغير تابع. وعند استخدام أكثر من متغير مستقل لتفسير التباين في المتغير التابع فنحن نحاول زيادة درجة التفسير، ولذلك كلما كانت المتغيرات المستقلة المستخدمة في قياس الانحدار المتعدد ذات ارتباط قوي مع المتغير التابع، كلما زادت درجة التفسير، والعكس صحيح. لذا عند اختيار المتغيرات المستقلة يجب أن تتوفر لدينا درجة كافية من المعرفة مما يوحي بوجود ذلك الارتباط، كما يجب ملاحظة أن كل متغير مستقل وإن كان ضمن مجموعة المتغيرات إلا أنه يعمل بصورة غير تامة، بمعنى أن لا يقدم التفسير بشكل دقيق لوجود عوامل كثيرة يمكن أن تلعب دور في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذلك منها علاقة متغير مستقل بآخر، وارتباط ذلك بدرجة التفسير، لذا في حالة وجود تلك العلاقة فإن ما يفسره ذلك المتغير يحدث نتيجة لكونه متغير مستخدم في المعادلة بالإضافة لوجود عامل آخر ساهم في ذلك التفسير، ويتمثل في علاقة ذلك المتغير مع متغير مستقل أو أكثر من متغير.

3-1-4 نموذج الدراسة

$$EG = \beta_0 + \beta_1 FD + u_i \quad \ldots\ldots\ldots(3)$$

المتغير التابع:

حيث EG : النمو الاقتصادي

المتغير المستقل:

FD : العجز المالي في الميزانية الأردنية

u_i : المتغير العشوائي

2-4 اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

ومن أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام كل من اختبار ديكي فولروفيلبس بيرون وذلك للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية حيث أن عدم استقرارية السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية، وبالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستوى وتبين من خلال النتائج في الجدول (1) إن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، حيث ان قيمة المعنوية لكلا الاختبارين أكبر من 5%، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية)، وبالتالي لابد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيليب بيرو) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت أقل من

5% لكلا الاختبارين، وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة أي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة وهذا يشير إلى أن تأثير كافة الصدمات المؤقتة سوف يتلاشى مع الزمن في المدى الطويل خاصة أن اختبار فيلبس بيرون يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء العشوائية واشمل من اختبار (ديكي فولر) وبالتالي البيانات أصبحت جاهزة للتحليل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (2) اختبار فيليبس بيرون (PP) واختبار ديكي فولر المطور (ADF)

المتغير		ADF	Test value	PP	Test value	النتيجة
EG	المستوى	-1.552	-3.052	-1.432	-3.040	غير مستقرة
	الفرق الأول	-4.671	-3.098	-8.079	-3.052	مستقرة
FD	المستوى	-1.807	-3.040	-1.849	-3.040	غير مستقرة
	الفرق الأول	-4.154	-3.065	-4.656	-3.052	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views

وللتأكد ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو لا قام الباحث باختبار درجة تكامل البواقي ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3) نتائج اختبار سكون البواقي

المتغيرات	المستوى		
	التباطؤ	ADF	PP
Z=resid	2	***0.0000	***0.0000

***، **، *، تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية 1%، 5% و10% على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (2) تبين أن البواقي تتسم بالسكون.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتائج اختبار التكامل المشترك (Co-Integration Test):

تشير نتائج الجدول (3) إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وبمعنوية (5%)، وذلك حسب (Max Eigen Value Test), (Trace Test) ولذلك نقبل الفرضية العدمية (H_0)ونرفض الفرضية البديلة (H_1) والدالة على وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية (0.05) فإن نتائج اختبار التكامل المشترك تشير إلى عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أي أنها لا تظهر سلوكاً متشابهاً في المدى الطويل.

جدول رقم (4) اختبار التكامل المشترك

عدد متجهات التكامل المشترك	Eigen Value	Trace Statistic	Critical value 5%	Max Eigen Value	Critical Value 5%
None	0.43772	9.8455	15.49471	9.787	14.264
At Most 1	0.00338	0.05762	3.8414	0.0576	3.8414

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views.

تشير قيمة كل من Trace وEigen إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك عند مستوى المعنوية 5%.

نتائج اختبار الانحدار الخطي (Linear Regression):

بين الجدول رقم (4) نتائج الانحدار للمتغير المستقل (العجز المالي في الميزانية الأردنية) على النمو الاقتصادي، ويتضح من النتائج وجود اثر سلبي وذو دلالة إحصائية للعجز المالي في الميزانية الأردنية على النمو الاقتصادي، اذ بلغت قيمة الـ β 0.9444- وبمعنوية اقل من 5% وبالتالي فان زيادة العجز المالي في الميزانية الأردنية بمقدار وحدة واحدة يودي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بمقدار (0.9444-) مع ثبات العوامل الأخرى، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر للعجز المالي في الميزانية الأردنية على النمو الاقتصادي، وقبول الفرضية البديلة بوجود اثر للعجز المالي في الميزانية الأردنية على النمو الاقتصادي، ومن خلال قيمة R^2=0.107383 يتبين إن 0.107383 من التغيرات في النمو الاقتصادي سببها العجز المالي في الميزانية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار

Dependent Variable: EG				
Method: Least Squares				
Date: 04/22/17 Time: 18:13				
Sample: 1998 2016				
Included observations: 19				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.762943	1.462422	5.308279	0.0001
FD	-0.9444	0.310	-3.04645	0.0178
R-squared	0.107383	F-statistic		8.045120
Adjusted R-squared	0.054876	Prob(F-statistic)		0.01708

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views.

3-4 النتائج

وتبين من خلال النتائج ما يلي:

- إن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، حيث إن قيمة المعنوية لكلا الاختبارين أكبر من 5%، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية)، وبالتالي لابد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيليب بيرو) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من 5% لكلا الاختبارين، وبالتالي السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وبمعنوية (5%)، وذلك حسب (Max Eigen Value Test), (Trace Test) ولذلك نقبل الفرضية العدمية (H_0) ونرفض الفرضية البديلة (H_1) والدالة على وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية (0.05) وبالتالي فإن نتائج اختبار التكامل المشترك تشير إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أي أنها لا تظهر سلوكاً متشابهاً في المدى الطويل.

- نتائج الانحدار يتضح من النتائج وجود اثر سلبي وذو دلالة إحصائية للعجز المالي في الميزانية الأردنية على النمو الاقتصادي، إذ بلغت قيمة الـ β 0.9444- وبمعنوية أقل من 1% وبالتالي فإن زيادة العجز المالي في الميزانية الأردنية بمقدار وحدة واحدة يودي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بمقدار (0.9444) مع ثبات العوامل الأخرى، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر للعجز المالي في الميزانية الأردنية على النمو الاقتصادي، وقبول الفرضية البديلة بوجود اثر للعجز المالي في الميزانية الأردنية على النمو الاقتصادي، ومن خلال قيمة R^2=0.1073 يتبين إن 0.1073 من التغيرات في النمو الاقتصادي سببها العجز المالي في الميزانية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

5-1 مناقشة النتائج

أظهرت النتائج المتعلقة بهذه الدراسة وجود أثر سلبي وذو دلالة إحصائية للعجز المالي في الميزانية الأردنية على النمو الاقتصادي، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن حجم العجز الحاصل في الإنفاق وبنفس قيمة القروض أو زيادة التراكم من خلال زيادة الإنفاق مما يزيد الدخل ومعدلات الادخار المحلي، كما يعزو الباحث هذه النتيجة بأن العجز الحاصل في ميزانية الدولة يتم تمويله عن طريق الاقتراض من القطاع الخاص أو عن طريق الاقتراض الخارجي للحكومات إلى مستويات معقولة من الاقتراض في البلدان النامية من اجل تعزيز النمو الاقتصادي، حيث يجوز للحكومة الاقتراض من الأسواق المحلية والدولية لتمويل إنفاقها الحكومي والاستثمار المحلي، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي في ذلك البلد، مما يؤثر بكل سلبي على النمو الاقتصادي، كما أن الدين العام يعد مصدراً من مصادر التمويل للدولة من أجل سد العجز الحاصل في الموازنة العامة بسبب نقص في الموارد المالية للدولة، ولكن يجب على الدولة أو الحكومة عدم الاعتماد كلياً على الاقتراض، وذلك بسبب الآثار السلبية المترتبة عليه في المستقبل، لذا يجدر بالدولة التفكير في طرق تمويل أخرى.

كما يمكن تفسير هذه النتيجة بأن العجز المستمر المزمن في ميزانيات الدولة ناجم عن الزيادة الحاصلة في نفقاتها العامة على إيراداتها العامة، حيث إن الإيرادات الذاتية للدولة ليست كافية لتمويل نفقاتها العامة، وقد تمخض عن ذلك عجز مستمر بالموازنة العامة، مما يسبب حاجة للاقتراض من اجل تمويل التنمية الاقتصادية داخل البلد في اقامة المشروعات الاستثمارية اللازمة لتوسيع قدرة الاقتصاد والطاقة الإنتاجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-5 التوصيات

إيجاد وسائل للتغلب على انتشار ظاهرة تهريب رؤوس الأموال.

عدم توجيه الدين العام الممنوح نحو القطاعات والمشاريع الإنتاجية الكبيرة والتي تتصف بأنها كبيرة العائد على الاقتصاد الوطني.

محاربة الظاهرة الاقتصادية السيئة في الاقتصاد الحديث، مثل التضخم النقدي وذلك بامتصاص الكتلة النقدية الإضافية التي تزيد من الطلب وترفع الأسعار.

ان فعالية السياسة النقدية مرتبطة بتخفيض العجز الخارجي والداخلي مما يتطلب ترشيد الانفاق العام، وذلك بتشجيع القطاع الخاص على زيادة استثماراته بحيث تقل الحاجة الى الاستثمار الحكومي، واتباع السياسات الاقتصادية التي تؤدي الى تقليص العجز في ميزان المدفوعات.

وتوصي الدراسة الى سعي الحكومة للحصول على المساعدات بدلاً من القروض، وان تكون هذه المساعدات مالية وليس عينية، لان كثيراً منها لا يعود بالنفع والفائدة، وتحسب فيه المساعدات التي خصصت للاستثمار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية

أ) الكتب:

أبرينا، اسادتسنايا (1979). الكينزية الحديثة تطور الكينزية والتركيب الكلاسيكي الجديد، ترجمة وتقديم د. عارف دليلة، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

الخطيب، خالد، وشامية، أحمد (2005)، أسس المالية العامة، (ط3)، عمان: دار وائل للنشر.

الجميل، سرمد كوكب (2002). التمويل الدولي مدخل في هياكل العمليات والأدوات، دار الجامعة للطباعة والنشر والترجمة.

حجير، محمد مبارك (1984). السياسة المالية والنقدية للخطط التنمية الاقتصادية، القاهرة: دار القومية للطباعة والنشر.

حشيش، عادل احمد (1996). أساسيات المالية العامة. مدخل الدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار المعرفة.

حشيش، عادل أحمد وشيحة، مصطفى رشدي (1998). مقدمة في الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر.

الحمداني، رفاه (2015). نظرية الاقتصاد الكلي، (ط1)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الدباغ، أسامة بشير والجومرد، اثيل (2003). المقدمة في الاقتصاد الكلي، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

دراز، حامد عبد المجيد (1988). دراسات في السياسة المالية، الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.

دراز، حامد عبد المجيد (2007). مبادئ المالية العامة، الإسكندرية: أليلكس لتكنولوجيا المعلومات.

دويدار، محمد (1996). دارسات في الاقتصاد المالي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

زكي، رمزي (1980). أزمة الديون الخارجية ، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية للكتاب.

السامرائي، سعيد عبود (1976). السياسة المالية في العراق، (ط1)، مطبعة قضاء النجف الأشرف.

سجيل، جاري (1987). النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة د. طه عبد الله منصور والدكتور عبد الفتاح عبد الرحمن، الرياض: دار المريخ.

السيد علي، عبدالمنعم (1976). دراسات في النقود والنظرية النقدية، (ط2)، بغداد: مطبعة العاني.

الصكبان، عبد العال (1972). مقدمة في علم المالية العامة في العراق، (ط1)، بغداد.

طاقة، محمد والعزاوي، هدى (2007). اقتصاديات المالية العامة، (ط1)، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

طاقة، محمد وآخرون (1989). أساسيات علم الاقتصاد، (ط1)، الكويت: إثراء للنشر والتوزيع، الكويت.

عبد الكريم صادق بركات.(2000). الاقتصاد المالي، (ط1)، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

عبد المجيد، عبد الفتاح عبد الرحمن (1990). اقتصاديات المالية العامة، المطبعة الكمالية.

عبدالعظيم، حمدي (1986). السياسات المالية والنقدية في الميزان ومقارنة إسلامية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

العبيدي، سعد (2011). اقتصاديات المالية العامة، (ط1)، عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع.

العلي، عادل فالح (2009). المالية العامة، (ط1)، عمان: دار زهران.

عناني، حمدي احمد (2003). اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق: دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي الاقتصادي، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

عناية، غازي (1998). المالية العامة والتشريع الضريبي، (ط1)، عمان: دار البيارق.

عواضة، حسين (1997). المالية العامة، بيروت: دار الطليعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فوزي، عبد المنعم (1971). المالية العامة والسياسة المالية، بيروت: دار النهضة العربية.

الكرخي، مجيد عبد جعفر (1999). الموازنة العامة للدولة، مفهومها وأساليب إعدادها واتجاهاتها الحديثة، بغداد: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر.

مصطفى، احمد فريد والسيد حسن، سهير محمد (1989). الاقتصاد المالي، ط(1)، الإسكندرية.

النقاش، غازي عبدالرزاق (2003). المالية العامة تحليل أسس الاقتصاديات المالية، (ط3)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

نور، عبد الناصر (2008). الضرائب ومحاسبتها، (ط2)، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

الهيتي، نوزاد عبد الرحمن .(2006). المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، (ط1)، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

الوادي، محمود حسين (2007). مبادئ المالية العامة، (ط1)، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

ب) الدوريات:

أبو نصار، محمد (2013). أثر تمهيد الدخل على العوائد السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. مجلة العلوم الإدارية، 40(2).

الدليمي، عوض فاضل اسماعيل (2001). عجز الموازنة وظاهرة التزاحم المالي. مجلة كلية النهرين، 5(7)، 24.

السقا، محمد إبراهيم (2010). بعض الآثار الكلية لتحويلات العمالة على الاقتصاد الأردني. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، (2).

السواعي، خالد والعزام، أنور (2015). العجز التوأم في ظل المتغيرات النقدية والمالية والنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري: حالة الأردن. المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، 2(2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشماع، همام وعبدالعزيز، إكرام (1999). الدين العام الداخلي وأثره على التوازن الداخلي في الاقتصاد العراقي خلال عقد الثمانينات. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 6(العدد الخاص)، 50.

شواقفة، وليد محمد (2012). العجز في الموازنة الحكومية و عرض النقود و التضخم: دراسة حالة الأردن للفترة 1970 – 2009. مجلة المنارة للبحوث والدراسات، الأردن، 18(1)، 279-298.

صالح، مظهر محمد (2000). الآثار التضخمية الناشئة في جانب العرض على الاستقرار الاقتصادي. مجلة دراسات اقتصادية، (2).

الصوص، نداء والجلبي، ربى (2012). العجز المالي وأثره على الاقتصاد الأردني. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، (29).

العبدلي، عايد (2005). تقدير أثر الصادرات علة النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية. مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، 9(27).

العجلوني، محمد والخطايبة، محمد (2016). ديمومة الدين العام في الأردن. المجلة العربية للعلوم الإدارية، 23(2).

العديلي، عادل (2009). المالية العامة والقانون الضريبي، (ط1)، عمان: إثراء للنشر والتوزيع.

العضايلة، راضي والعمرو، حسن (2015). هيكل الدين العام في الأردن وتأثيره على النمو الاقتصادي. مجلة دراسات العلوم الإدارية، 42(2).

العمر، إبراهيم صالح والعلاوين، وعبدالهادي، محمد والحصري، ديانا بولس (2013). أثر عجز الموازنة العامة على معدل الفائدة في الأردن 1996 – 2008. مجلة دراسات - العلوم الإدارية، الأردن، 40(1)، 1-17.

القراله، حذيفة (2015). أثر الدين العام الخارجي على الميزان التجاري الأردني للفترة (1980- 2011). مجلة دراسات العلوم الإدارية، 42(2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المناعي، جاسم (2000). في السياسات النقدية. المجلة المركزية، البنك المركزي العماني، آذار، 45.

الهيتي، أحمد حسين والمشهداني، خالد حمادي والطائي، رفاه عدنان (2010). أثر تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الأردني والتركي. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، 2(3)، 1.

ج) البحوث والرسائل الجامعية:

آل عقيل، إكرام عبد العزيز (1996). دور السياسة المالية في معالجة المديونية في العراق مع التركيز على عقد الثمانينيات. رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، بغداد، العراق.

إسماعيل، عوض فاضل (2003). نظرية الإنفاق الحكومي، دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية، جامعة النهرين، بغداد.

البنك المركزي (2007). إيرادات الموازنة العامة للدولة العراقية، النشرة السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 45.

بوتيارة، عنتر (2016). محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم العلوم المالية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.

التقرير الاقتصادي المتخصص (2015). آفاق الاقتصاد الأردني.

الخزرجي، ثريا. مذكرات في الاقتصاد النقدي من ص 10، محاضرات ألقيت على طلبة الدكتوراه للعام الدراسي (2005 – 2006).

ذهب، محمد (2015). دور سياسة الإنفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر: حالة الجزائر. رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الجزائر.

السحيباني، صالح إبراهيم (2007). سوق الأسهم والنمو الاقتصادي علاقات الارتباط والسببية،اللقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودي (الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية)، جامعة الملك سعود، الرياض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صندوق النقد الدولي (1989).الميزانية والتحليل المالي، تحليل الوضع المالي الكلي، معهد الصندوق الدولي، واشنطن.

العازم، فاروق أحمد عيس (1990). عجز الموازنة العامة وأثره على الاقتصاد الأردني. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

عبدالله، سبأ محمود عبدالله (2015). أثر تمهيد الدخل في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الإيرادات العامة للدولة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

عثمان، محمد فؤاد (1971). الأذون على الخزانة – البنك المركزي المصري، معهد الدراسات المصرية، مجموعة المحاضرات لعام 1970 – 1971.

عطوي، فوزي (2003). النظم الضريبية و موازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية.

عطية، محمود رياض (1984). أسباب ازدياد النفقات العامة في مصر، أطروحة دكتوراه.

المؤتمر الوطني الاقتصادي الأردني (2010).

ملحس، عمر (2017). خطاب الموازنة العامة. مؤتمر قانون الموازنة العامة، مجلس النواب، عمان، الأردن.

المهايني، محمد خالد (2013). المالية العامة، سوريا: المعهد الوطني للإدارة العامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المراجع الأجنبية

A) Books:

Aisen, Ari and Hauner, David (2008). Budget Deficit and Interest Rates: A Fresh Perspective. **IMF Working Paper**, Fiscal Affairs Department, 42.

Buchanan, James M. (1967). **The Public Finance,** (3rd ed.). USA.

Buck, A.E. (1954). **The Budget in Governments for You day,** New York: The Macmillan Co.

Gujarati, D. and Porter, D. (2009). **Basic Econimetrics**, (5th ed.). International Edition, McGraw Hill.

Hyman, David N. (1997). **Economics**, (4th ed.). Chicago: McGraw–Hill.

Kndrick, M.S. (1951). **Public finance, principles and problem**, Houghton Miffine company.

Tanzim, V, Blejer, M.1. And Teijeiro, M.O. **"Inflation and the Measaremenl-of Fiscal Deficits**, International, monetary fund, staff papers, 34. P.714.

Seddighi and Lawler (2000). **Econometrics: practical approach**, London: Routledge.

B) Journals:

Nelson and Plosser (1982). Trend and random walks in macroeconomic time series. **Journal Of Monetary Economics**, 10, 139-162.

Nowbutsing, Baboo (2014). The impact of Openness on Economic Growth: Case of Indian Ocean Rim Countries. **Journal of Economics and Development Studies**, 2(02), 407-427.

Phillips and Peron (1988). Testing for unit root in time series regression. **Biometeriku**, 75, 335-346.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Sadet, A., Yalda, A. and Qushchi, Leila Z. (2012). The Effect of Trade Liberalization on Balance of Payment and Economic Growth in Iran. **Journal of Basic and Applied Scientific Research**, 2(7), 7227-7231.

Stock and Watson (1989). **New indexes of coincident and leading economic indicators**, MIT press national Bureau of economic research.

Taiwo, Muritala and Taiwo, Abayomi (2011). Government expenditure and economic development: empirical evidence from Nigeria. **European Journal of Business and Management**, 3(9), 18-28.

www.manaraa.com